Distribution: Restricted **EB 2005/86/R.12** 16 November 2005
Original: English **البند 7 (د) من جدول الأعمال** Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

جمهورية موريشيوس

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة القطر iv

استعراض الحافظة v

موجز تنفيذي vi

أولا – مقدمة 1

ثانيا – السياق الاقتصادي، والقطاعي والفقر الريفي 2

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر 2

باء – القطاع الزراعي 4

جيم – الفقر الريفي 5

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي 7

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي 8

ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في القطر 9

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق 10

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة 10

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع 12

جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 16

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى 16

هاء – مجالات حوار السياسات 18

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة 18

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري 18

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**الإطار المنطقي**	**4**
الذيل الثالث:	**تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر**	**6**
الذيل الرابع:	**اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح**	**9**
الذيل الخامس	**أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة**	**10**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية موريشيوس
1.0 دولار أمريكي	=	28.0 روبية موريشيوس
100 روبية موريشيوس	=	3.6 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية موريشيوس

السنة المالية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

خريطة

موريشيوس

برنامج التنويع الريفي

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

الإقليم: أفريقيا الشرقية والجنوبية

البلد: موريشيوس

اسم المشروع/البرنامج	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رمز القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المصادق عليه	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع التنمية الزراعية على النطاق الصغير	الصندوق	البنك الدولي	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 1981	مايو/أيار 1983	ديسمبر/كانون الأول 1991	O78-MT	وحدة حقوق سحب خاصة	5.25 مليون	98.0
برنامج التنويع الريفي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	متوسطة	أبريل/نيسان 1999	4 أبريل /نيسان 2000	ديسمبر/كانون الأول2006	504-MU	وحدة حقوق سحب خاصة	8.2 مليون	43.2

موجز تنفيذي

1 - **مقدمة.** تمثِّل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أداة رئيسية لتحديد طبيعة الدور الذي سيشارك به الصندوق والطريقة التي ينبغي أن يساهم بها في جهود الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين للحد من الفقر الريفي. وقد مرّت موريشيوس بتطورات اقتصادية واجتماعية سريعة منذ انضمامها للصندوق، وباتت تُصَنَّف الآن ضمن البلدان المتوسطة الدخل. ويجري توظيف استثمارين بمساندة من الصندوق، ومن المقرر الانتهاء من ثانيهما في منتصف عام 2006. وواجه البلد مؤخراً مشكلتين كبيرتين، هما انخفاض أسعار السكر وعمليات إغلاق مصانع المنسوجات (التي تعد من أهم مصادر توفير فرص العمل في المناطق الريفية). وتحمل المشكلتان على السواء في طياتهما آثاراً جسيمة على الفقر الريفي. وهذه هي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى لموريشيوس. وقد أُعدت هذه الوثيقة لتوفير إطار استراتيجي يساند الصندوق من خلاله حكومة موريشيوس في تعزيز استراتيجياتها وسياساتها في الحد من الفقر الريفي. كما أُعدت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بما يتماشى مع النهج البرنامجي لنموذج التشغيل الجديد للصندوق من أجل التصدي لطائفة من الوظائف المتنوعة المرهونة بتنفيذ مشروعات استثمارية.

2 - وتستفيد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من خبرة الصندوق وشركائه في موريشيوس، والدروس المستفادة من مبادرات الحد من الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006، والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتتناول الوثيقة التحديات التي يفرضها التعامل مع جيوب الفقر الريفي المستمرة في بلد يشهد عموماً تحسينات كبيرة في مستويات المعيشة، كما تتناول ضغوط التكييف الهيكلي في قطاعين اقتصاديين رئيسيين، هما السكر والمنسوجات.

3 - **القطاع الزراعي.** في جزيرة موريشيوس، باستثناء بورت لويس والمناطق المحيطة بها، يعيش معظم السكان في قرى حيث يزاولون الزراعة جزءا من الوقت بالإضافة إلى العمل في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. وقلما تعتمد الأسر الريفية اعتماداً كاملاً على الزراعة. على أن المجتمعات المحلية الساحلية تعيش في عزلة عن أراضي زراعة قصب السكر وفرص العمل غير الزراعي، وتعتمد بشدة على الموارد البحرية. وفي جزيرة رودريغز، تُعتَبر معظم الأسر ريفية وتعتمد على زراعة الكفاف، وصيد الأسماك، والمشروعات الصغرى، والعمل غير المتفرغ (في الحكومة بشكل أساسي).

4 - **الفقر الريفي.** تتسع الفجوة بين الأسر العاملة في قطاعات الاقتصاد الآخذة في الاتساع وبين الأسر التي لا تستطيع العمل في تلك القطاعات. وأدى ذلك إلى إيجاد جيوب للفقر تسكنها الأسر المعرضة لضغوط التدهور البيئي والتغيير الهيكلي الاقتصادي والمنافسة العالمية. وتشمل الفئات الأشد تعرضاً لتلك الضغوط: (أ) الأسر الريفية المعتمدة على قصب السكر أو العمل في قطاع المنسوجات؛ (ب) صيادو الأسماك المتضررون من تدهور حصيلة الصيد والمنافسة مع المستعملين الآخرين؛ (ج) النازحون والسكان شبه الحضريين غير القادرين على الاندماج اقتصادياً؛ (د) الأسر المعزولة التي تفتقر إلى فرص الوصول إلى الأسواق والعمل؛ (هـ) الأسر وحيدة العائل التي لم تنل إلا قسطا ضئيلا من التعليم؛ (و) شباب الريف، وعلى الأخص من انقطع منهم عن الدراسة؛ (ز) الأسر المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

5 - وفي جزيرة رودريغز، تختلف خصائص الفقر الريفي ويتعذر التعامل معها، ولا يوجد فيها قطاع للصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير، أو تنمية سياحية ملموسة، ولم تقم فيها في أي وقت من الأوقات صناعة للسكر. وتعتمد الجزيرة اعتماداً كبيراً على زراعة الكفاف وتربية الماشية وصيد الأسماك في مياه البحيرات الشاطئية. وتتعرض المجتمعات المحلية التي تزاول الصيد لمخاطر الأعاصير المدارية وموجات المدّ الطوفاني وارتفاع مستوى سطح البحر. وتتعرض الزراعة لمخاطر تآكل التربة، وفرط الرعي، والجفاف، والأعاصير الحلزونية.

6 - **التركيز الاستراتيجي.** يتجه الصندوق والحكومة نحو شكل جديد من الشراكة، وهو شكل يختلف عن النموذج القياسي الذي ينطبق على البلدان منخفضة الدخل وظل سائداً في موريشيوس حتى الوقت الراهن. ويأتي ذلك اعترافاً بما يلي: (أ) تمتلك موريشيوس حالياً موارد محلية كبيرة للتعامل مع الفقر الريفي؛ (ب) من المرجَّح أن يغدو تمويل المشروعات جزءاً أقل أهمية في العلاقة القائمة في إطار نموذج التشغيل الجديد في الصندوق الذي يشمل طائفة أكثر تنوعاً من الأدوات في إطار النهج البرنامجي الشامل. وتُبرِز وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مجالات العمل ذات الأولوية وتقترح تحوّل دور الصندوق نحو نهج أكثر تميزاً، بما في ذلك حوار السياسات وإدارة المعرفة وتقاسمها، وبناء الشراكات.

7 - وتحدد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المجالات التي يمكن فيها للصندوق إضافة قيمة لسياسات الحكومة وبرامجها في الحد من الفقر الريفي. وسوف تركِّز الوثيقة بشدة على جزيرة رودريغز، ولكنها لن تُغفِل سائر جيوب الفقر الريفي في جزيرة موريشيوس التي يسكنها عدد كبير من فقراء الريف. وتتمثل **الغاية** من هذه الوثيقة في المساهمة في رفع مستوى سُبُل المعيشة والدخل بين الأسر الريفية الفقيرة في جزيرة رودريغز وفي مناطق المجالس القروية المختارة في موريشيوس التي يبلغ الفقر فيها أعلى معدلاته. وفي إطار هذه الغاية الشاملة، يتمثل **الهدف** في مساعدة الأسر الريفية الفقيرة على التكيُّف مع عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والاستفادة منها عن طريق تحسين قدرات تلك الأسر على المشاركة في قطاعات الاقتصاد السريعة النمو في موريشيوس.

8 - وفيما يلي **مجالات الأولوية** لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية فيما يخص الفقر الريفي:

مجالات الأولوية	الفئات المتضررة
• استمرار تركز الفقر في رودريغز ومناطق المجالس القروية الأشد فقراً في جزيرة موريشيوس.	• الأسر التي يقل دخلها عن 000 6 روبية شهرياً في جزيرة رودريغز وفي مناطق المجالس القروية في موريشيوس التي يصل فيها مؤشر التنمية النسبي أدنى مستوياته؛ ويندرج تحت تلك الفئات ما يقرب من 000 25 أسرة.
• فقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية في المناطق الريفية وارتفاع معدلات البطالة.	• عمال النسيج المستغنى عنهم (معظمهم من النساء) وعمال مصانع السكر في المناطق الريفية وأسرهم؛ تضرر من فقدان الوظائف حتى الآن أكثر من 000 20 أسرة.
• المجتمعات المحلية الساحلية التي تعتمد بشدة على الموارد البحرية الساحلية.	• الصيادون الحرفيون وصغار الصيادين التجاريين وأسرهم، بما في ذلك ما يقرب من 750 من النساء اللاتي يزاولن الصيد في رودريغز ويتعرضن لخطر التنظيم المقترح لصيد الأخطبوط.

	• الأسر (ما يقرب من 000 3 أسرة) التي كانت تعمل من قبل في استخراج الرمال من الأهوار.
• انخفاض أسعار السكر وما يفرضه من ضغوط على دخل صغار مزارعي قصب السكر.	• قرابة 000 30 من صغار مزارعي قصب السكر وأسرهم؛ كما تضررت أعداد كبيرة من فقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية.

9 - **التوجهات المقترحة.** بغية التصدي لتلك الأولويات، تقترح وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ثلاثة توجهات رئيسية، هي (أ) التخفيف من وطأة الفقر من خلال تحسين إدارة الموارد البحرية؛ (ب) مساندة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للقطاعات غير المنتجة للسكر في موريشيوس؛ (ج) التدريب التقني والمهني لتحسين آفاق العمل بين الأسر الفقيرة والضعيفة.

10 - **تدخلات المشروع الممكنة.** بالنظر إلى أنشطة الجهات المانحة القائمة والأنشطة التي ترعاها الحكومة فيما يتصل بالتمويل الصغير وتنمية المشروعات الصغرى وتنمية المجتمعات المحلية، ليس ثمة ما يبرر قيام الصندوق بتقديم مزيد من الدعم في تلك المجالات بعد انتهاء البرنامج الجاري للتنويع الريفي. وقد تم بدلاً من ذلك تحديد ثلاث فرص رئيسية للتدخل:

- **برنامج متكامل لإدارة الموارد البحرية وتعزيز سُبُل العيش** في المجتمعات المحلية الساحلية المعرضة لخطر فرط استغلال البيئة البحرية وتلوثها. ويمكن تنفيذ هذا البرنامج في جزيرتي موريشيوس وردريغز على السواء.

- **مساندة** التنفيذ الفعّال للخطة الاستراتيجية للحكومة بشأن **القطاعات غير المنتجة للسكر** وذلك لتسريع وتيرة تنويع نُظم زراعة قصب السكر بما يتيح تلافي استمرار تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة الأشد فقراً.

- **برنامج للتدريب التقني والمهني** لتحسين آفاق العمل أمام الأسر الفقيرة والضعيفة، خاصة الشباب والأسر المتضررة من فقد فرص العمل في قطاعي الصناعات التحويلية وتجهيز السكر.

11 - أعربت الحكومة والجهات المعنية الأخرى عن تفضيلها أن يركِّز الصندوق دعمه في المستقبل على إدارة الموارد البحرية وسُبل المعيشة في رودريغز، مع إمكانية أن يشمل هذا التركيز أيضاً جوانب الخطة الاستراتيجية للقطاعات غير المنتجة للسكر. وسوف تشمل الأنشطة الأخرى التي سيجري تنفيذها كجزء من وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مساندة الحكومة في تعزيز السياسات الرامية إلى حماية البيئة البحرية والحد المستدام من الفقر الريفي في المجتمعات المحلية الساحلية وكذلك تنمية الشراكات.

جمهورية موريشيوس

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – مقدمة[1]

1 - مرت موريشيوس بتطورات اقتصادية واجتماعية سريعة منذ انضمامها للصندوق في عام 1979، وباتت تسير الآن في ركب البلدان النامية ذات الدخل المتوسط. وخلال تلك الفترة، ساند الصندوق استثمارين في موريشيوس، ومن المقرر الانتهاء من الاستثمار الثاني في منتصف عام 2006. وأوجدت التغييرات الهيكلية في الاقتصاد جيوبا مستمرة للفقر الريفي يتعذر استئصالها. وهذه هي وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى لموريشيوس. وقد أُعدت هذه الوثيقة لتوفير إطار استراتيجي يقدِّم الصندوق من خلاله دعمه لحكومة موريشيوس في جهودها الرامية إلى تعزيز استراتيجياتها وسياساتها بشأن الحد من الفقر الريفي. كما أُعدت هذه الوثيقة تماشيا مع النهج البرنامجي لنموذج التشغيل الجديد للصندوق من أجل التصدي لمجموعة من الوظائف المتنوعة المرهونة بتنفيذ مشروعات استثمارية.

2 - وقد صيغت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من خلال عملية تشاركية أُجريت خلالها مشاورات مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة. وعملت بعثة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بتوجيه شامل من وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، كما أجرت اتصالات وثيقة مع (أ) منسِّق برنامج التنويع الريفي، ومنسّق برنامج التنويع الريفي في جزيرة رودريغز؛ (ب) وزارة الصناعات الزراعية ومصايد الأسماك؛ (ج) وزارة حقوق المرأة وتنمية الطفل ورعاية الأسرة وحماية المستهلك؛ (د) مصرف موريشيوس للتنمية؛ (ه) مجلس التدريب الصناعي والمهني؛ (و) الصندوق الاستئماني لإدماج الطبقات الضعيفة اجتماعياً؛ (ز) منظمة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ (ح) الجمعية الإقليمية لرودريغز؛ (ط) المنسِّق المقيم للأمم المتحدة؛ (ي) وفد الاتحاد الأوروبي.

3 - وتستفيد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من خبرة الصندوق وشركائه في موريشيوس، وكذلك من الدروس المستخلصة من مبادرات الحد من الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006، والاستراتيجية الإقليمية لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتتناول الوثيقة تحديات التعامل مع الجيوب المستمرة للفقر الريفي في بلد يشهد عموماً تحسنا كبيرا في مستويات المعيشة، كما تتناول ضغوط التكييف الهيكلي الحالية فيما يتعلق بفقدان سُبُل الوصول إلى الأسواق في اثنين من أهم قطاعات الاقتصاد الريفي، هما المنسوجات والسكر.

4 - وقام مجلس وزراء الحكومة المركزية والجمعية الإقليمية لرودريغز باستعراض وإقرار مسودة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (يوليو/تموز 2005). كما بُحثَت المسوَّدة في اجتمع لأصحاب المصلحة في 29 أغسطس/آب 2005 ونوقشت في عدد من الاجتماعات الأخرى مع المنظمات الرئيسية. وتسود درجة كبيرة من الاتفاق على التوجُّه

[1] لمزيد من المعلومات، انظر الذيل الأول.

الاستراتيجي الشامل لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ودور الصندوق في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر الريفي.

ثانيا – السياق الاقتصادي، والقطاعي والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

5 - موريشيوس هي إحدى قصص النجاح في التنمية. فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 260 دولاراً أمريكياً عند الاستقلال في عام 1968، ووصل إلى 910 4 دولارات أمريكية في عام 2004، ومن المتوقع أن يزيد على 000 5 دولار أمريكي في عام 2005. وأصبحت موريشيوس في أعلى سلم البلدان المتوسطة الدخل بفضل التزايد الكبير في صادراتها. وازداد عدد السياح الذين يصلون إلى البلاد بنحو 45% خلال العقد الفائت. وتشجِّع الحكومة الاستثمارات الخارجية، لاسيما في الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات. ويتجسد النمو الاقتصادي السريع والسياسات الاجتماعية القوية في تزايد معدل العمر المرتقب، وانخفاض معدلات الوفيات بين الرُضّع، والحد من الفقر بشكل ملموس.

6 - ويبلغ عدد السكان 1.2 مليون نسمة، ويزيد عدد سكان الحضر على 40%؛ ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 84%، ويبلغ متوسط العمر المرتقب عند الولادة 72 عاماً. ويعيش معظم السكان في جزيرة موريشيوس حيث تبلغ الكثافة السكانية 600 نسمة في الكيلومتر المربع. وأما السكان في الجزيرة الرئيسية الأخرى، وهي جزيرة رودريغز، فيبلغ عددهم زهاء 000 36 نسمة. وأما نظام الحكم فهو ديمقراطي برلماني، ويتمتع البلد بسجل مشهود في الاستقرار السياسي والتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني. وأتاحت التعديلات التي أُدخلت مؤخراً على الدستور منح حكومة رودريغز قدراً أكبر من الحكم الذاتي. وتعتَبَر المشاورات مع المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال ومنظمات الأعمال ممارسات قياسية للحكومة. وارتبطت المنظمات غير الحكومية ارتباطاً وثيقاً بإعداد وتنفيذ خطة العمل للتخفيف من وطأة الفقر، والبرنامج الاقتصادي للألفية الجديدة، وخطة العمل الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

7 - وتتمثل أهم عناصر النجاح الذي حققه هذا البلد في استقرار الديمقراطية، وسيادة القانون، والتناغم العرقي، والاستقرار الاقتصادي، والتقدُّم الاجتماعي المنصف، واتباع استراتيجية متسقة للتنافس الدولي في الأنشطة القائمة على العمالة الكثيفة، وانتهاج سياسة مرنة في أسعار النقد الأجنبي، وانخفاض الضرائب، وبذل الجهود من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وتركز استراتيجية الحكومة بشأن التنمية على توسيع المؤسسات المالية وبناء صناعة وطنية للمعلومات والاتصالات. وقد اجتذبت موريشيوس أكثر من 000 9 كيان خارجي، وكان الكثير منها يتجه نحو التجارة في الهند وجنوب أفريقيا، وبلغت الاستثمارات في القطاع المصرفي وحده أكثر من مليار دولار أمريكي.

8 - وتمثل موريشيوس حالة فريدة مقارنةً بالبلدان الإحدى والعشرين الأخرى في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ فيها أعلى معدلاته وينخفض فيها عدد السكان، وإن كانت الكثافة السكانية مرتفعة؛ ولا تمثل الزراعة سوى نسبة تتراوح بين 5 و6% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقلَّما تشهد

موريشيوس حالات للفقر الريفي المدقع؛ وتتمتع موريشيوس ببنية أساسية واتصالات متطورة؛ وتبلغ الخدمات الصحية والتعليمية مستويات جيدة؛ وتنخفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتتمتع البلاد باقتصاد قوي وسريع التطور. وينخفض الدعم المقدّم من الجهات المانحة على الرغم من أن الصندوق ما زال يضطلع بدور بارز من خلال برنامجه الجاري للتنويع الريفي. وعلى الرغم من تلك الفروق، ما زالت الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق[2] والمبادئ الشاملة الثلاثة الواردة في الاستراتيجية الإقليمية للصندوق (الاستهداف والتمكين والمساءلة) تلائم موريشيوس بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بالفقر الريفي، يتمثل الفرق الرئيسي بين موريشيوس وسائر الإقليم في أن الفرص الرئيسية للحد من الفقر الريفي تكمن في: (أ) الإدارة المستدامة للموارد البحرية وارتباطها بالمسائل البيئية؛ (ب) تحسين المهارات المهنية وإمكانية توظيف فقراء الريف في قطاعات الاقتصاد الآخذة في النمو (الخدمات والتشييد والسياحة)؛ (ج) تنويع الإنتاج الزراعي وتحسين الروابط مع الأسواق؛ (د) إدرار الدخل على النطاقين الصغير والصغرى وذلك عموماً من خلال الأنشطة غير الزراعية.

9 - ويستمد النمو الاقتصادي قوته الدافعة من الصادرات وييسره الوصول التفضيلي إلى أسواق السكر في الاتحاد الأوروبي ويكمله التصنيع والسياحة. وساعد تحقيق إيرادات كبيرة من الصادرات على توفير الموارد للتنويع الاقتصادي الموجّه أيضاً نحو الصادرات، ورفع مستوى الصحة والتعليم وإمدادات المياه وما إلى ذلك. على أن من المرجَّح أن يتغيَّر هذا الوضع بسبب عاملين رئيسيين، هما (أ) انخفاض أسعار السكر في ظل حصة السكر المحددة للاتحاد الأوروبي؛ (ب) تدهور القدرات التنافسية لكثير من الصناعات، لا سيما صناعة المنسوجات التي بات عليها مواجهة مشكلة انقضاء مدة سريان اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف. ويكمن التحدي في الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي من خلال (أ) زيادة الإنتاجية وتنمية الرصيد البشري؛ (ب) الاستثمار في جيل ثانٍ من الصناعات الأكثر ملاءمة للميزة النسبية للبلد؛ (ج) الإصلاح الاجتماعي الذي يكفل التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً؛ (د) الإصلاح من أجل تقليص حجم الخدمة المدنية وزيادة إنتاجيتها.

10 - وفي عام 2003، لم تتجاوز نسبة القوى العاملة التي تزاول الزراعة 9.4% مقارنة بما نسبته 27.1% في قطاع الصناعات التحويلية و 14.3% في تجارة الجملة وتجارة التجزئة. وخلال الفترة 1999–2003، انخفض معدل العمل الزراعي بنسبة 19% وشهد قطاع السكر معظم حالات تقليص العمالة. كما تقلصت العمالة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6% ووقعت معظم الخسائر في مناطق تجهيز الصادرات. وازدادت خسائر العمالة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة جرّاء إقفال منشآت صناعة المنسوجات. وظل مجموع معدل العمالة ثابتا، وتزايدت معدلات البطالة لتصل إلى ما يقرب من 10%. على أنه برغم هبوط معدل التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية، ينمو الإنتاج الصناعي بنسبة ثابتة تبلغ 8% سنويا. وتتمثل أهم الصادرات في الملابس والمنسوجات، والسكر، والورود المقطوفة، والعسل الأسود. وشهد القطاع الثالث نمواً في معدل العمالة، لا سيما الفنادق والمطاعم، وقطاع التشييد، وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، والإدارة العامة، والتعليم. وجاءت التغييرات الهيكلية في هذه الاتجاهات للعمل على حساب القوى العاملة الزراعية والصناعية التي تفتقر عموماً إلى المهارات المطلوبة في قطاعات النمو.

[2] تتمثل الأهداف الثلاثة في: (أ) تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ب) زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق؛ (ج) تحسين تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا.

11 - واستجابة لتلك التحديات، شرعت الحكومة في جدول الأعمال الاقتصادي الجديد الذي يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (أ) زيادة القدرة على المنافسة؛ (ب) تعزيز التنمية الاجتماعية وزيادة الترابط الاجتماعي؛ (ج) الحفاظ على البيئة وحمايتها. ومن المتوقع في إطار جدول الأعمال المذكور تنويع الاقتصاد بحيث يغدو اقتصادا يقوم على المهارات العالية وتتوفر فيه البنية الأساسية الحديثة ويتمتع فيه القطاع العام بالكفاءة في تقديم خدمات تتسم بالجودة. ومن المتوقع كذلك توفير مزيد من الفرص للأشخاص الذين لم يستفيدوا تماماً من الأداء الاقتصادي للبلد، فضلاً عن الفئات التي قد تتأثر تأثراً سلبياً بالتغيير الهيكلي.

12 - وتنخفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكنها تزداد باطراد ولا بد من النظر إليها باعتبارها تشكّل تهديداً خطيراً. وتتمثل الأولوية الحالية في اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك التوعية والتدريب على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضايا الأخرى المرتبطة بالصحة الأساسية والصحة العامة.

باء – القطاع الزراعي

13 - تقع موريشيوس في جنوب المحيط الهندي على دائرة عرض 20 درجة جنوباً. وترجع الجزيرة الرئيسية إلى أصول بركانية وتحيطها الشعاب المرجانية. ويصلح ما يقرب من نصف أراضي الجزيرة للزراعة ويُزرع معظمها بقصب السكر. ولم تمثل الزراعة سوى نسبة تراوحت بين 5 و 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001– 2004. ويمثل ذلك انخفاضاً مستمراً عن نسبة بلغت ما يقرب من 30% في مطلع السبعينات، وهبطت تلك النسبة لتصل إلى نحو 13% في أواخر الثمانينات. وتمثّل عمليات (زراعة وتكرير ونقل) السكر ما يقرب من 70% من الناتج المحلي الإجمالي الذي تحققه الزراعة والأنشطة المرتبطة بها. وتحقق المحاصيل الغذائية ما يقرب من 12%، وأما إنتاج الثروة الحيوانية والدواجن فيمثل نسبة أخرى تبلغ 9%. وأما النسبة المتبقية التي تبلغ 9% فهي موزعة بين الصيد والفواكه والورود والحراجة والشاي والتبغ.

14 - ولا توجد فروق واضحة بين الأسر الريفية والأسر الحضرية. ففي جزيرة موريشيوس، باستثناء بورت لويس والمناطق المجاورة لها، يعيش معظم السكان في قرى حيث يعملون في الزراعة جزءاً من الوقت بالإضافة إلى العمل في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. وقلَّما تعتمد الأسر اعتماداً كاملاً على الزراعة. على أن المجتمعات المحلية الساحلية تعيش بمعزل عن أراضي السكر وفرص العمل غير الزراعي، وتعتمد بشدة على صيد الأسماك لكسب الرزق والحصول على الدخل النقدي.

15 - وفي جزيرة رودريغز، يعتَبَر معظم السكان الذين يعيشون خارج بورت ماثورين ريفيين ويعتمدون على زراعة الكفاف والصيد والمشروعات الصغيرة والعمل (الحكومي في معظمه) لبعض الوقت. ويعيش في رودريغز زهاء 500 12 نسمة من الناشطين اقتصادياً من بين ما مجموعه 000 36 نسمة، ويعمل زهاء 45% في الزراعة والصيد والأنشطة الرئيسية الأخرى. كما يوجد الكثير من الأسر الريفية التي يعمل بعض أفرادها بشكل غير متفرغ في قطاعات أخرى من الاقتصاد. ويمثل العمل في القطاع العام 30% تقريباً من مجموع القوى العاملة.

16 - ويمكن تحديد ثلاثة قطاعات زراعية فرعية، هي قصب السكر، وزراعة المحاصيل الأخرى بخلاف قصب السكر والإنتاج الحيواني، والمنتجات البحرية. ويهيمن قطاع إنتاج السكر على استعمال الأراضي في جزيرة

موريشيوس ولكن وجوده منعدم في جزيرة رودريغز. ويتألف هذا القطاع من المزارع الكبيرة فضلاً عن الحيازات الصغيرة. وتقل مساحة الحيازات الصغيرة عن هكتار واحد. ولم تحرِز جهود تشجيع تنويع المحاصيل في نظام زراعة السكر إلا تقدماً محدوداً حتى الآن. ويساهم تطوير نظام الري بالأنابيب الذي يدعمه الصندوق ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تنفيذ مبادرات تنويع المحاصيل، وسوف يؤدي الهبوط الحاد المتوقع في أسعار السكر إلى زيادة دفع عجلة التنويع في سياق الخطة الاستراتيجية للقطاعات غير المنتجة للسكر للفترة 2003–2007.

17 - وفي جزيرة موريشيوس، يعمل زهاء 800 2 نسمة في صيد الأسماك في البحيرة الساحلية وعلى امتداد الشعاب، بالإضافة إلى 900 1 صياد يعملون بالصيد في جزيرة رودريغز، بمن فيهم ما يقرب من 750 من النساء المحليات اللاتي يقمن بجمع الأخطبوط في مناطق الشعاب. وتشكِّل حصيلة الصيد الحرفي زهاء 20% من الإنتاج. وتعتبر البحيرة الساحلية مصدرا لما يقرب من نصف حصيلة الصيد الحرفي، وأما سائر الإنتاج فيتم الحصول عليه من خارج البحيرة. وتتعرض موارد البحيرة للنضوب بسبب التنافس على الموارد بين ممارسي الصيد لأغراض الترويح والهواية والسياحة. وفي رودريغز، انخفضت حصيلة صيد الأخطبوط بسبب استنفاد الأرصدة. واستجابة لهبوط حصيلة الصيد والقلق بشأن موارد المياه، قامت الحكومة بتنظيم الصيد من خلال مختلف التدابير، وتسعى إلى نقل الصيد الحرفي إلى مواقع خارج البحيرة الساحلية واستخدام معدات لتجميع الأسماك وتطوير القوارب ومعدات الصيد. ويخضع جميع الصيادين المهنيين لعملية تسجيل، وتم تطبيق نظام الفصول المغلقة. ومع ذلك، فإن من الأصعب تنظيم الصيد الترويحي بسبب كثرة عدد المشاركين فيه.

جيم – الفقر الريفي

18 - تتسع الفجوة بين الأسر التي تعمل في قطاعات الاقتصاد الآخذة في الاتساع وبين الأسر غير القادرة على القيام بذلك لأسباب متعددة. وقد أدى ذلك إلى إيجاد جيوب للفقر في جميع أنحاء البلد تعيش فيها الأسر المعرضة لمزيد من الضغوط الناجمة عن التدهور البيئي والتغيير الهيكلي والمنافسة العالمية. وتشمل أشد الفئات تعرضاً لهشاشة الأوضاع: (أ) الأسر الريفية التي تعتمد على السكر أو العمل في قطاع المنسوجات؛ (ب) صيادو البحيرة المتضررون من هبوط حصيلة الصيد ومنافسة مستخدمي البحيرة الآخرين؛ (ج) النازحون والسكان شبه الحضريين غير القادرين على الاندماج اقتصادياً؛ (د) الأسر المعزولة (في رودريغز بشكل أساسي) التي تفتقر إلى فرص التسويق والعمل؛ (ه) الأسر وحيدة العائل التي لم تنل إلا قسطاً ضئيلا من التعليم؛ (و) الشباب من سكان الريف، لا سيما المنقطعين عن الدراسة؛ (ز) الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

19 - وتختلف أسباب وطبيعة الفقر الريفي في موريشيوس عن أسبابه وطبيعته في البلدان الأخرى الواقعة في الإقليم. ويتألف فقراء الريف من الأشخاص الذين لم يلحقوا بركب عملية التصنيع أو المعرضين للخطر في ظل تحوّل موريشيوس نحو اقتصاد ما بعد الصناعة. ويتركَّز الفقر في رودريغز حيث يعتبَر ما يقرب من 40% من السكان فقراء، وفي العديد من مناطق الجزيرة الرئيسية حيث يُصنَّف نحو 10% كفقراء. وتوجد بعض جيوب الفقر الأخرى المتفرقة نتيجة ارتفاع معدل البطالة. وتشكِّل الأسر التي تعولها النساء نسبة كبيرة من الفقراء ويرتفع فيها معدل التوقف عن الدراسة، وتتعرض لمخاطر جسيمة جرّاء الحرمان الاجتماعي. وهناك فئة محرومة أخرى هي فئة سكان

شاغوس الذين أعيد توطينهم من جزر شاغوس (بما في ذلك دييغو غارسيا) منذ ما يقرب من 30 عاماً ولم يندمجوا أبدا اندماجا كاملا مع مجتمع موريشيوس.

20 - وطرأ تحسُّن كبير على مستويات المعيشة في كثير من أنحاء البلد. ويبيّن مؤشر التنمية النسبي الذي تم تقديره على أساس تعداد السكان والإسكان أن عدد مناطق المجالس القروية التي ينخفض مؤشرها عن 0.6 قد تناقصت من 64% من المجموع لتصل إلى 9% فيما بين عامي 1990 و 2000. وعلى الرغم من هذا الإنجاز الهائل، ما زالت هناك أقلية كبيرة من الأسر التي تعاني فقراً شديداً في المناطق الريفية. وتمثل عتبة الفقر القياسية المحدَّدة عند 000 6 روبية شهرياً في دخل الأسرة ما يقرب من 1.40 دولار أمريكي للشخص يومياً في الأسرة المؤلفة من خمسة أشخاص.

21 - وتفرض التغييرات الهيكلية ضغوطاً خطيرة على الأسر التي تعاني الفقر بالفعل، وتتسبب في حدوث انتكاسات لأسر أخرى. وأهم عاملين في جزيرة موريشيوس هما الهبوط الكبير المتوقع في أسعار السكر وإقفال المصانع في صناعة المنسوجات. ويتألف معظم عمال النسيج من النساء الريفيات. وانخفضت العمالة في مصانع النسيج والسكر بالفعل بنحو 000 23 عامل (4% من مجموع القوى العاملة)، ومن المتوقع حدوث مزيد من الخسائر. ووقع الكثير من خسائر الوظائف في المناطق الريفية حيث يتعرض الدخل الأسري كذلك لضغوط من هبوط أسعار السكر، وانخفاض حصيلة الأسماك في مياه البحيرة الساحلية، وحظر أنشطة استخراج الرمال من الأهوار.

22 - وفي رودريغز، تختلف خصائص الفقر الريفي ويتعذر كثيراً التعامل معها. ولم تشارك رودريغز في قطاع الصناعات التحويلية التصديرية أو التنمية السياحية بشكل كبير ولم تقم فيها في أي وقت من الأوقات صناعة للسكر. وتعتمد الجزيرة اعتماداً كبيراً على زراعة الكفاف، وتربية الحيوانات، والصيد في مياه البحيرة الساحلية. وتتعرض المجتمعات المحلية التي تعتمد على الصيد الساحلي لخطر الأعاصير المدارية وموجات المد الطوفاني وارتفاع مستوى سطح البحر. وتقوم في الجزيرة بعض الصناعات الصغيرة التي توجه إنتاجها في الأساس إلى السوق المحلية. وتواجه الزراعة خطر تآكل التربة وفرط الرعي وموجات الجفاف والأعاصير الحلزونية، وتتعرض مصايد الأسماك الساحلية لضغوط شديدة. وترتفع معدلات التسرب الدراسي والبطالة، وأما الأشخاص الأكثر طموحاً فينزعون إلى الهجرة التماسا لحياة أفضل.

23 - وتدرك الحكومة الحاجة إلى موازنة الضعف المحتمل في عملية التنمية الاقتصادية كما هو مبيّن في عدة وثائق: (أ) "الرؤية 2020: الدراسة الوطنية للمنظور الطويل الأجل"؛ (ب) "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 1999-2005"؛ (ج) "جدول الأعمال الاقتصادي للألفية الجديدة". وتشمل التدابير المقترحة إجراء مزيد من التنويع للاقتصاد عن طريق تعزيز نظام التعليم، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وتسريع وتيرة تنمية السياحة، والخدمات المالية الإقليمية، والاستثمار الموجّه للحد من الفقر الريفي، بما في ذلك مساندة المشروعات الصغيرة ومؤسسات التمويل الصغير. وقد أُعيد التأكيد على التزام الحكومة الجديدة بتلك الأهداف حسب ما جاء في بيان الرئيس الذي ألقاه أمام الدورة الأولى للجمعية الوطنية الرابعة وكلمة وزير المالية أمام البرلمان في 30 أغسطس/آب 2005.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

24 - تعيش أسر فقيرة في أنحاء متفرقة من المناطق الريفية، مما يتعذر معه تركيز تدابير الحد من الفقر على مجتمعات محلية محددة. وإضافة إلى ذلك، فإن الأسر الفقيرة لا تحوز عموما أي أراض أو لا تمتلك إلا حيازات صغيرة للغاية، ويتدنى مستواها التعليمي، وتعجز عن التكيُّف مع الاقتصاد المتطور. ولم تعد زراعة قصب السكر في الحيازات الصغيرة اقتراحاً قابلاً للتنفيذ، وبات من الضروري تكثيف جهود تنويع نُظم الزراعة. على أن صغر حجم السوق المحلية وارتفاع تكلفة الوصول إلى أسواق التصدير يعني أن فرص التنويع لابد من اختيارها بعناية وربطها بمبادرات تنمية الأسواق. وتواجه الأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية الساحلية مزيداً من القيود بسبب فرط الصيد في مياه البحيرة الساحلية، والمنافسة بين صيادي الكفاف والصيادين التجاريين وممارسي الصيد للأغراض الترويحية والتنمية السياحية. ويتعرض الفقراء شبه الحضريين لمخاطر شديدة بسبب افتقارهم إلى الموارد الزراعية/البحرية والتعليم والمهارات المطلوبة للمشاركة في القطاع التجاري الآخذ في النمو.

25 - ومما يحد من قدرة مؤسسات موريشيوس على التصدي لتلك المشاكل ما تواجهه من عجز مالي لا يمكن تحمله، والركود الاقتصادي الحالي وتقلص الدعم من الجهات المانحة. وقد أعيد تصميم خدمات الإرشاد الزراعي، ولكنها تواجه تحديات كبرى في التنويع الزراعي، وتنمية الري، والإدارة المستدامة للموارد البحرية. واستطاعت مبادرات التمويل الصغير والمشروعات الصغيرة أن تحقق نجاحاً متواضعاً، ولكن البلاد تفتقر إلى مقدمي خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالقدرة على تقديم خدمات الوساطة المالية.

26 - وفي رودريغز، توجد معوِّقات إضافية، بما في ذلك العزلة الشديدة والافتقار إلى فرص العمل في المناطق الريفية، خاصة بين الشباب. وتمثل الجمعية الإقليمية لرودريغز أهم جهة للتوظيف في الجزيرة؛ ولا يوجد في الجزيرة أي قطاع للصناعات التحويلية، وما زالت التنمية السياحية في مهدها. كما تفرض الكثافة السكانية الشديدة ضغوطاً على الأراضي والموارد البحرية؛ ويعتبر تآكل التربة وتغرين المياه وهبوط حصيلة صيد الأسماك أخطر المشاكل التي تواجهها البيئة.

27 - ومن حسن الحظ أن موريشيوس أمامها أيضاً عدد من فرص الحد من الفقر الريفي بفضل ما لدى الأسر الريفية من إمكانات لمباشرة الأنشطة الصغيرة والصغرى والمتوسطة المدرة للدخل، وتطوير مهاراتها للاستفادة من فرص العمل المتزايدة في قطاع الخدمات والتشييد والسياحة. على أن ذلك سيتطلب برنامجاً مكثَّفاً للتدريب المهني يكون في متناول فقراء الريف ويسهل عليهم الوصول إليه. كما أن ثمة فرصة لإقامة مشروعات زراعية وحيوانية ومائية وبحرية صغيرة وتجارية لسد الثغرات في السوق المحلية، وتصدير الفواكه والخضروات والورود عالية القيمة. وتعتبر البيئة التمكينية للتنمية التجارية الريفية مواتية عموماً، وتتوفر البنية الأساسية والاتصالات الجيدة، والروابط التجارية القوية بين المناطق الريفية والحضرية، وتزايد توفر مياه الري بالأنابيب، والإطار القانوني والتنظيمي السليم.

28 - ويوجد في موريشيوس خدمات مدنية مهنية على درجة عالية من المساءلة والشفافية على الرغم إمكانية تحسين فعاليتها وكفاءتها. وتوجد خطة عمل محدَّدة تحديداً واضحاً للحد من الفقر، كما توجد آلية لمساندة تنمية

المجتمع المحلي والمشروعات الصغيرة من خلال الصندوق الاستئماني لإدماج الطبقات الضعيفة اجتماعياً. ويستطيع الصندوق إضافة قيمة للمبادرات الأخرى للحد من الفقر الريفي، مثل برنامج التعاون اللامركزي الذي يسانده الاتحاد الأوروبي بما قيمته 13.5 مليون يورو (16.3 مليون دولار أمريكي)، الذي سيدعم تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة وسينفّذ خلال فترة تستغرق 4 سنوات من خلال جهات غير حكومية، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، واتحادات العمال، والمجالس القروية.

29 - وأما في رودريغز، فإن الحاجة إلى الحد من الفقر الريفي أكبر ولكن الفرص أقل، وتحتاج مسائل إدارة الموارد البحرية إلى اهتمام عاجل من أجل حماية هذه البيئة الفريدة. على أن ثمة درجة كبيرة من الترابط الاجتماعي والمجتمعي، ويوجد عدد من المبادرات الناجحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمجتمع المحلي التي يمكن توسيعها أو تكرارها. وأما فرص إدرار الدخل فهي محدودة بسبب حجم السوق المحلية، ولكن اتساع البحيرة الساحلية يوفِّر فرصاً لتربية الأحياء البحرية العالية القيمة وزراعة الأعشاب البحرية. وتستند الإدارة الإقليمية حاليا إلى أسس راسخة تماماً وهي في طريقها إلى صياغة خطة التنمية المتكاملة المستدامة التي ستوفر إطاراً لمبادرات الحد من الفقر الريفي.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

30 - أهم ما تتسم به وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هو دعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر حسب ما هو وارد في البرنامج الاقتصادي الجديد، وخطة العمل للتخفيف من وطأة الفقر، والبرنامج الاقتصادي للألفية الجديدة. وتتماشى استراتيجية الحكومة بشكل كبير مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006 الذي يشدد على تعزيز الشراكات بين الحكومات والمؤسسات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الظروف التي يمكن فيها للفقراء استعمال مهاراتهم ومواهبهم الخاصة للخروج من شرك الفقر. واستخدمت الحكومة ثلاث أدوات رئيسية لتنفيذ استراتيجيتها بشأن الحد من الفقر الريفي.

- أنشئ الصندوق الاستئماني لإدماج الطبقات الضعيفة اجتماعياً في عام 1999 بميزانية مجموعها 500 مليون روبية (17.9 مليون دولار أمريكي)، وتقع عليه مهمة التخفيف من وطأة الفقر حيثما وُجد. ويساند هذا الصندوق الاستئماني المشروعات المجتمعية المنفَّذة من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، ويقوم بتشغيل مخطط للائتمانات الصغيرة ومخطط للقروض من أجل مساعدة التلاميذ في الأسر الفقيرة. ويشمل الصندوق الاستئماني شبكة من العمال الميدانيين والمنسّقين الاجتماعيين، ووافق على مشروعات بما قيمته 302 مليون روبية في ديسمبر/كانون الأول 2004.

- تم تمديد برنامج المشروعات الصغيرة للتخفيف من وطأة الفقر الذي يموّله الاتحاد الأوروبي، الذي تقرر في البداية تنفيذه خلال فترة تستغرق ثلاث سنوات من سبتمبر/أيلول 1999 حتى أغسطس/آب 2002 ليشمل سنتين أخريين حتى أغسطس/آب 2004. وركَّز البرنامج على ثلاثة قطاعات للتدخل: (أ) البنية الأساسية الاجتماعية؛ (ب) الأنشطة المدرّة للدخل؛ (ج) دعم التعليم والتدريب المهني وبناء القدرات.

واستُخدِمت كل من آليتي المِنح وتمويل الائتمانات الصغيرة في حدود ميزانية يبلغ مجموعها 3.8 مليون يورو (4.9 مليون دولار أمريكي).

- برنامج الصندوق للتنويع الريفي (انظر القسم ثالثا أدناه).

ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في القطر

31 - انضمت موريشيوس إلى عضوية الصندوق في عام 1979. ومنذ ذلك الحين، ساند الصندوق مشروعين فيها، هما مشروع التنمية الزراعية على النطاق الصغير بتمويل من قرض قيمته 5.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وأُقفِل هذا المشروع في عام 1991 بعد صرف قيمة المبلغ بالكامل. وخلص التقييم اللاحق إلى أن المشروع حقق نتائج طيبة وساهم بشكل كبير في تحسين ظروف معيشة المجموعة المستهدفة. ولاحظ التقييم ما يلي: (أ) تتخلل المجموعة المستهدفة جميع قطاعات الاقتصاد؛ ويتطلب ذلك معايير مخصوصة للاستهداف تعود بالخير على الفقراء؛ (ب) تتطلب الاستدامة مشاركة فعّالة من المستفيدين في كل مرحلة من مراحل دورة المشروع؛ (ج) ينبغي اشتراك المنظمات غير الحكومية والجهات الوسيطة المالية الأخرى في تكميل عمل مصرف موريشيوس للتنمية؛ (د) ينبغي وضع إطار للرصد والتقييم على أساس مشاركة المستفيدين من المشروع.

32 - وقد بدأ نفاذ برنامج التنويع الريفي في أبريل/نيسان عام 2000 ومن المقرر الانتهاء منه في يونيو/حزيران 2006. ويبلغ مجموع تكلفة البرنامج 16.6 مليون دولار أمريكي يمولها الصندوق بقرض قيمته 8.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وأما الجزء المتبقي فتموله الحكومة والمستفيدون. وخلص استعراض أُجري عند منتصف المدة في عام 2004 إلى أن سرعة التنفيذ كانت أقل من المتوقع، وسلَّط الاستعراض الضوء على أنه بعد أربع سنوات لم يطبَّق أي نظام للرصد والتقييم. ومن جهة أخرى، حقق البرنامج مستوى مُرضياً في امتثاله لإجراءات الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. وبلغت المصروفات 43% ويسير العمل حالياً بخطى مُرضية في تنفيذ عنصر الري الذي تأخر طويلاً. ومن المتوقع أن تصل المبالغ المصروفة ما يقرب من 80% بحلول موعد الإنجاز المقرر. ويجري إنشاء نظام للرصد والتقييم، ولكن الصعوبات ما زالت تعترض تنفيذ عنصر المشروعات الصغيرة/التمويل الصغير وتقع حالات تأخير في عدد من الأنشطة الأخرى. وخلص استعراض منتصف المدة إلى أن "برنامج التنويع الريفي حقق أثراً ملموسا ولكن الحاجة ما زالت قائمة لمواصلة الزخم الذي تحقق حتى الآن من خلال الخدمات الملائمة وتسهيلات الدعم من أجل ترسيخ المكاسب. وفي هذا السياق فإن استمرار تنفيذ برنامج التنويع الريفي يستند إلى مبررات اجتماعية واقتصادية".

33 - وتتمثل أهم الدروس المستخلصة من استعراض منتصف المدة فيما يلي: (أ) تم استهداف واختيار المجموعات المستهدفة وفقاً لتقرير التقدير، ولكن لابد من بحث الروابط الأمامية والخلفية من أجل كفالة استدامة تنفيذ الأنشطة؛ (ب) أثرت المعوقات التسويقية على أداء حافظة التمويل الصغير؛ وينبغي إجراء مسوح للأسواق وتقاسم تلك المسوح مع أصحاب المشروعات الصغيرة من أجل كفالة استدامة الاستثمارات؛ (ج) أدى ارتفاع معدل تنقلات الموظفين في المشروع إلى عرقلة التنفيذ؛ وينبغي إعطاء أولوية عليا لتدريب الموظفين وبناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم، وينبغي أن تكون مرتبات الموظفين وبدلاتهم على سوية واحدة مع أسعار السوق؛ (د) اكتسبت الوكالات المنفذة المهارات اللازمة

ببطء في مشروعات الحد من الفقر الريفي؛ وينبغي أن تشمل المشروعات المقبلة دعم بناء القدرات في الوكالات المنفذة لكفالة سرعة تنفيذ المشروعات؛ (هـ) ينبغي التركيز بشكل خاص على جزيرة رودريغز، وينبغي حل ما تواجهه من مشاكل في نقص الموظفين والقيود التي تحد من القدرات وتدفق الأموال لكفالة تحقيق الأثر على أكمل وجه.

34 - كما تلاحظ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عدداً من الدروس العامة التي ينبغي النظر فيها عند تصميم أي استراتيجية مقبلة يساندها الصندوق للحد من الفقر الريفي. وتشمل تلك الدروس (أ) أهمية الإدارة المستدامة للموارد البحرية في سُبُل عيش المجتمعات المحلية الساحلية، ومستقبل صناعة السياحة والحفاظ على التنوع البيولوجي؛ (ب) أهمية التدريب المهني في تحسين إمكانية توظيف أغلبية فقراء الريف الذين ليست لديهم ميول لتنظيم المشروعات؛ (ج) الحاجة إلى مزيد من العمل لوضع نظام للتمويل الصغير المستدام؛ (د) تنمية الري ليست أداة شديدة الفعالية في الحد من الفقر بسبب ما تنطوي عليه من تكاليف استثمارية عالية للغاية.

35 - ومن بين أهم الدروس المستفادة الحاجة إلى مشروعات استثمارية على درجة عالية من التركيز وتضم عددا من العناصر التي يمكن التعامل معها بسهولة أكبر وتشترك فيها وكالات منفذة توفر خطوطاً واضحة للمسؤولية، وأن تُنفّذ تلك المشروعات في إطار النُظم والإجراءات الحكومية القياسية. وفي هذا الصدد، تلاحظ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أن الحكومة تفضّل التحوّل إلى دعم الميزانيات القطاعية كآلية للتمويل، على غرار برامج البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ويلائم ذلك أيضاً تحرُّك الحكومة نحو نظام لرصد مخصصات الميزانية على أساس أُطُر الإنفاق القطاعية المتوسطة الأجل.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

36 - **التركيز الاستراتيجي.** يتحوّل الصندوق والحكومة نحو شكل جديد من الشراكة التي تختلف عن النموذج القياسي المطبّق في بلدان الدخل المنخفض والذي ظل مطبقاً في موريشيوس حتى الوقت الراهن. ويأتي ذلك اعترافاً بما يلي: (أ) تتمتع موريشيوس حالياً بموارد محلية كبيرة للتعامل مع الفقر الريفي؛ (ب) يرجَّح أن تقل أهمية تمويل المشروعات كجزء مهم من العلاقة في إطار نموذج التشغيل الجديد للصندوق الذي يشمل طائفة متنوعة من الأدوات في إطار النهج البرنامجي الشامل. وتسلِّط وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الضوء على أولويات العمل وتقترح تطوير دور الصندوق بحيث يستند إلى نهج أكثر تميزا، بما في ذلك حوار السياسات وإدارة المعرفة وتقاسمها، وبناء الشراكات.

37 - وتحدِّد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المجالات التي يمكن فيها للصندوق إضافة قيمة إلى سياسات الحكومة وبرامجها في الحد من الفقر الريفي وطرح ما اكتسبه من خبرات وما استفاده من دروس في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. وفي هذا السياق، ستركز الوثيقة بقوة على جزيرة رودريغز التي يصل الفقر الريفي فيها أعلى معدلاته، ولكنها لن تُغفِل الجيوب المتبقية للفقر الريفي في جزيرة موريشيوس حيث يعيش أكبر عدد من فقراء

الريف. وتتمثل **الغاية** من هذه الوثيقة في المساهمة في رفع مستوى سُبُل المعيشة والدخل بين الأسر الريفية الفقيرة في جزيرة رودريغز وفي مناطق المجالس القروية المختارة في موريشيوس التي يبلغ الفقر فيها أعلى معدلاته. وفي إطار هذه الغاية الشاملة، يتمثل **الهدف** في مساعدة الأسر الريفية الفقيرة على التكيُّف مع عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والاستفادة منها عن طريق تحسين قدرات تلك الأسر على المشاركة في قطاعات الاقتصاد السريعة النمو في موريشيوس.

38 - **استهداف فقراء الريف.** يعترف التركيز الاستراتيجي المقتَرح بأنه على الرغم من وجود الكثير من الخطوات المفيدة التي يمكن اتخاذها للتخفيف من وطأة الفقر الريفي، فإن أهم سبيل لتحقيق تلك الإمكانية هو تصميم طرائق للتنفيذ تفي باحتياجات أصحاب المصلحة. وتختلف تلك الاحتياجات وطرق تلبيتها اختلافاً كبيراً من مكان إلى مكان داخل البلد وتتطلب نهجاً يتيح استخدام مختلف الوسائل في مختلف الظروف. وتحظى النساء والشباب على وجه الخصوص بتمثيل كبير في مجالات الأولوية والمجموعات المتضررة المحدَّدة أدناه، وسوف تعود المبادرات الخاصة الرامية إلى مساعدة الأعداد الكبيرة من عمال المنسوجات السابقين بالخير في أغلب الحالات على النساء. وإضافة إلى ذلك، ينبغي التمييز بين البرنامج المنفّذ لصالح جزيرة رودريغز والبرنامج المنفّذ في جزيرة موريشيوس بسبب اختلاف أسباب وخصائص الفقر الريفي والفرص المتاحة والنظم الإدارية في كل منهما.

39 - وسوف تشمل استراتيجيات استهداف فقراء الريف: (أ) اختيار مناطق المجالس القروية والجيوب الأصغر التي تسكنها أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة؛ (ب) استهداف المناطق التي تتعرض فيها الأسر بشدة لخطر الانزلاق إلى الفقر في أعقاب فقدان فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية أو تقلص الدخل من إنتاج السكر أو صيد الأسماك؛ (ج) آليات الاستهداف الذاتي، مثل التدريب الأساسي على محو الأمية والتدريب المهني، وهي آليات يرجَّح أن تهم الفقراء بشكل خاص، ولكنها أقل أهمية بالنسبة للسكان الأيسر حالاً. وتوجد قاعدة معلومات جيدة نسبياً للمساعدة على تحديد الفئات الأشد ضعفاً، وتوفِّر الدراسات الاجتماعية الاقتصادية التي أجريت مؤخرا والتي يجري إعدادها حاليا عن عمال النسيج المستغنى عنهم وصغار مزارعي قصب السكر معلومات جديدة قيِّمة للمساعدة في عملية الاستهداف. كما تقترح وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مبادرة كبرى تتعلق بالبيئة البحرية التي تمثل قضية حيوية بالنسبة لسُبُل معيشة المجتمعات المحلية الساحلية وللحفاظ على التنوع البيولوجي.

40 - **مجالات الأولوية.** فيما يلي مجالات الأولوية التي حددتها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية فيما يتعلق بالفقر الريفي في موريشيوس ورودريغز:

مجالات الأولوية	الفئات المتضررة
• استمرار تركز الفقر في رودريغز ومناطق المجالس القروية الأشد فقراً في جزيرة موريشيوس.	• الأسر التي يقل دخلها عن 000 6 روبية شهرياً في جزيرة رودريغز وفي مناطق المجالس القروية في موريشيوس التي يصل فيها مؤشر التنمية النسبي أدنى مستوياته؛ ويندرج تحت تلك الفئات ما يقرب من 000 25 أسرة.
• فقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية في المناطق الريفية وارتفاع معدلات البطالة.	• عمال النسيج المستغنى عنهم (معظمهم من النساء) وعمال مصانع السكر في المناطق الريفية وأسرهم؛ تضرر من فقدان الوظائف حتى الآن أكثر من 000 20 أسرة.
• المجتمعات المحلية الساحلية التي تعتمد بشدة على الموارد البحرية الساحلية.	• الصيادون الحرفيون وصغار الصيادين التجاريين وأسرهم، بما في ذلك ما يقرب من 750 من النساء اللاتي يزاولن الصيد في رودريغز تحت رحمة خطر التنظيم المقترح لصيد الأخطبوط. • الأسر (ما يقرب من 000 3 أسرة) التي كانت تعمل من قبل في استخراج الرمال.
• انخفاض أسعار السكر وما يفرضه من ضغوط على دخل صغار مزارعي قصب السكر.	• قرابة 000 30 من صغار مزارعي قصب السكر وأسرهم؛ كما تضررت أعداد كبيرة من فقدان الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية.

41 - **التوجُّهات المقترَحَة.** بغية التصدي للأولويات المذكورة آنفا، تقترح وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ثلاثة توجهات رئيسية، هي: (أ) التخفيف من وطأة الفقر من خلال تحسين إدارة الموارد البحرية؛ (ب) مساندة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبلد بشأن القطاعات غير المنتجة للسكر؛ (ج) التدريب التقني والمهني لتحسين آفاق العمل أمام الأسر الفقيرة والضعيفة. ويرد في القسم الرابع (باء) أدناه تناول لتلك التوجهات بالتفصيل.

42 - **القضايا البيئية.** موريشيوس بلد صغير ومكتظ بالسكان ويواجه تحديات كبيرة في الإدارة البيئية. وأهم سمة بيئية تتعرض للتهديد هي المياه التي تحيط بالجزيرتين الرئيسيتين. وتمثل تلك المياه أصولاً سياحية حيوية وتشكل الأساس الذي تقوم عليه سُبُل معيشة معظم سكان المناطق الساحلية. وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد بدائل جديدة لإدرار الدخل لسكان المناطق الساحلية. كما تتعرض مياه رودريغز لضغوط جرّاء تراكم الغرين وفرط الصيد، وهناك حاجة إلى الحد من صيد الأخطبوط الذي يعد مصدراً مهماً للدخل. وسوف يتطلب ذلك وسائل جديدة ومستدامة لكسب الرزق في المجتمعات المحلية الساحلية الفقيرة بما في ذلك تربية الأسماك أو الأعشاب البحرية داخل المياه الإقليمية وربما دمجها بالسياحة البيئية.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

43 - يوجد عدد من الفرص التي يمكن بحثها عند التصدي لمجالات الأولوية المحدَّدة أعلاه، ونُفِّذ بعض تلك الفرص بالفعل. وتشمل تلك الفرص في **جزيرة موريشيوس:** (أ) مبادرات لربط الأسر الريفية الفقيرة بقطاعات الاقتصاد الآخذة في النمو (السياحة والتشييد والخدمات) من أجل تعويضها عن تقلص فرص الزراعة والصيد والصناعات التحويلية الريفية؛ (ب) دعم إنشاء المشروعات الصغيرة، بما في ذلك خدمات دعم التمويل الصغير وتنمية الأعمال التجارية؛ (ج) دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الريفية من أجل توفير فرص العمل للأسر الفقيرة؛

(د) محو الأمية الوظيفية والتدريب المهني لتوفير المهارات المطلوبة لزيادة قدرة فقراء الريف على العمل في القطاعات الآخذة في النمو التي تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، والتشييد، والخدمات؛ (هـ) التطلع إلى ما وراء الزراعة والصيد كأساس لتعزيز سُبل المعيشة الريفية عن طريق توفير المهارات المطلوبة للمشاركة في قطاعات الاقتصاد الآخذة في النمو في موريشيوس؛ (و) بناء قدرات مؤسسات التدريب المهني، وتمويل المشروعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة، ومقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية في المناطق الريفية؛ (ز) دعم المنظمات المجتمعية من أجل تحسين البيئة المواتية للمشروعات المدرّة للدخل الريفي والعمل غير الزراعي؛ (ح) تدعيم مزارع قصب السكر الصغيرة التي لم تعد مستدامة تجاريا؛ (ط) تنويع الاقتصاد الريفي في مناطق زراعة قصب السكر من أجل تهيئة فرص العمل الجديدة لصغار مزارعي قصب السكر، بما في ذلك التوجه نحو العمل الزراعي غير المتفرغ.

44 - وتتطلب الأسباب والخصائص المختلفة للفقر الريفي في **جزيرة رودريغز** استراتيجيات مختلفة للحد من الفقر. وسوف تشكّل تلك الاستراتيجيات جزءاً من خطة التنمية المتكاملة المستدامة لرودريغز التي أطلقتها مؤخراً إدارة رودريغز بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى الاستراتيجيات المقترحة لجزيرة موريشيوس، تشمل الاستراتيجيات الممكنة لجزيرة رودريغز: (أ) برنامج متكامل لتعزيز سُبل العيش الريفية والإدارة البيئية للموارد البحرية في رودريغز بحيث تشمل عدداً من التدابير، مثل تربية الأحياء البحرية في مياه البحيرات الساحلية، وزراعة الأعشاب البحرية، والصيد خارج المياه الإقليمية؛ (ب) إعادة إطلاق مبادرة التمويل الصغير/المشروعات الصغيرة القائمة على الخبرات الإيجابية المكتسبة من مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابقة للتمويل الصغير، والدروس المستفادة من برنامج التمويل الصغير في إطار برنامج التنويع الريفي؛ (ج) برامج مخصوصة لصالح التلاميذ المنقطعين عن الدراسة لمساعدتهم على تحديد فرص العمل الذاتي واكتساب المهارات التي تمكنهم من تحقيق النجاح.

45 - **الأدوات المتاحة.** يستخدم بالفعل في موريشيوس ورودريغز الكثير من أدوات الحد من الفقر الريفي أو يمكن إعادة استخدامها أو تعزيزها في سياق الاستراتيجية القطرية للصندوق. وفيما يلي قائمة بالأدوات الممكنة التي يمكن النظر فيها:

- مواصلة دعم تنمية المجتمعات المحلية والتمويل الصغير والمشروعات الصغيرة، ربما من خلال الصندوق الاستئماني لإدماج الطبقات الضعيفة اجتماعياً؛
- برامج التدريب التقني والمهني للأسر الفقيرة وعمال التصنيع المستغنى عنهم بغرض تحسين إمكانية توظيفهم ورفع مستوى مهاراتهم في مجال تنظيم المشروعات؛
- تخطيط برامج للعمالة الزائدة (مثل معارض الوظائف) للعمال الريفيين في مشروعات التصنيع المعرضة للتقليص أو الإقفال؛
- رفع مستوى قدرات مقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية لمساندة المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الصغرى؛

- تحسين البيئة التي تمكِّن من توظيف سكان الريف (مثل توفير معلومات عن الوظائف الشاغرة والنقل العام، ورعاية الأطفال، وما إلى ذلك)؛
- تحسين البيئة المواتية للمشروعات الريفية الصغرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مثل إجراءات الترخيص، والمجمَّعات التجارية، والخدمات المالية، والمعلومات عن الأسواق، والاتصالات، وما إلى ذلك)؛
- زيادة وعي المجتمع المحلي بمفاهيم المشروعات الصغرى من خلال تدريب المدرِّبين ومن خلال برامج المدارس الثانوية؛
- دراسات الجدوى وخطط العمل والبرامج التجريبية لاختبار وإثبات الفرص الجديدة لإدرار الدخل (مثل زراعة الأعشاب البحرية في رودريغز)؛
- تحسين البحوث وخدمات الإرشاد والمنح الصغيرة لدعم تنويع المحاصيل ورابطات المنتفعين بالمياه لصالح صغار مزارعي قصب السكر.

46 - **تدخلات المشروع الممكنة.** بالنظر إلى الأنشطة القائمة التي ترعاها الجهات المانحة والحكومة فيما يخص التمويل الصغير وتنمية المشروعات الصغرى والتنمية المجتمعية، لا يوجد ما يبرر تقديم مزيد من الدعم من الصندوق في تلك المجالات بعد انتهاء مدة برنامج التنويع الريفي الجاري تنفيذه. وتم بدلاً من ذلك تحديد ثلاث فرص رئيسية للتدخل كما هو مبيّن أدناه.

47 - **برنامج متكامل لإدارة الموارد البحرية وتعزيز سُبُل العيش** في المجتمعات المحلية الساحلية المهددة بفرط استغلال البيئة البحرية وتلوثها. ويمكن تنفيذ ذلك البرنامج في كل من موريشيوس ورودريغز. وتشمل الأنشطة التي يمكن النظر فيها في إطار ذلك البرنامج ما يلي:

- اختبار وإثبات وسائل مبتكرة لإدرار الدخل من مياه البحيرات الساحلية، بما في ذلك إنتاج وتجهيز الأعشاب البحرية وتربية الأحياء البحرية في أقفاص؛
- مساعدة الصيادين على التحوّل إلى الصيد خارج مياه البحيرات وتدريب الصيادين على الإدارة المستدامة للمصايد؛
- اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة الأشخاص المتضررين من حظر استخراج الرمال والإقفال المقتَرَح لمصايد الأخطبوط في رودريغز؛
- تحسين القدرات في مجال تنظيم ومراقبة الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك الشواطئ والبحيرات الساحلية والشعاب؛
- تجهيز وتوزيع الزريعة السمكية لتجديد مصايد الأسماك المستنفدة في مياه البحيرات الشاطئية؛
- برامج أخرى للتدريب التقني والمهني للمجتمعات المحلية الساحلية من أجل تحسين فرص الحصول على وظائف في قطاعي الأنشطة الترويحية والسياحة الساحلية؛
- تحسين إدارة النفايات الصلبة والسائلة للحد من تلوث البيئة الساحلية؛

- اتخاذ تدابير لحسم النزاع على استعمال الموارد البحرية بين الصيادين الحرفيين والتجاريين ومزاولي الصيد الترويحي ومتعهدي السياحة؛
- تنمية السياحة البيئية البحرية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير بدائل للاستعمالات الاستهلاكية للحياة البحرية؛
- إزالة الغرين من مياه البحيرات الشاطئية المتضررة بشدة ومنع وقوع مزيد من الأضرار الناجمة عن تغرين المياه.

48 - دعم التنفيذ الفعّال **للخطة الاستراتيجية** للحكومة بشأن **القطاعات غير المنتجة للسكر** وذلك لتسريع وتيرة تنويع نُظم زراعة قصب السكر. وتحدّد الخطة عدداً كبيراً من الفرص للمساعدة على الحفاظ على الدخل الزراعي في مواجهة انخفاض أسعار السكر، ولكن الكثير منها لم يخضع للاختبار ولم تثبت فعاليته في المناطق الريفية. وقوبلت الدعوة إلى التحوّل عن زراعة السكر حتى الآن بمعارضة بسبب المخاطر المقترنة بالتغيير والقلق بشأن التسويق والأسعار. ولكن الحالة باتت حرجة وثمة خطر حقيقي في وقوع صغار مزارعي قصب السكر في شرك الفقر ما لم يسارعوا بالبدء في عملية التنويع. ومن الوسائل المفيدة لمساندة التنويع إنشاء مرفق لمنح التنويع الزراعي للحد من المخاطر التي ينطوي عليها اختبار الإنتاج غير المعروف وأنشطة التسويق. ويمكن لهذا المرفق أن يقدم منحاً صغيرة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ورابطات المنتفعين بالمياه وغيرهم وذلك لاختبار وإثبات صلاحية المشروعات الزراعية والحيوانية الجديدة، ووضع ترتيبات تسويقية. ولا تقوم في جزيرة رودريغز صناعة للسكر ولكن الخطة تشمل أيضاً التنويع الزراعي فيها.

49 - **برنامج للتدريب التقني والمهني** لتحسين آفاق العمل أمام الأسر الفقيرة والضعيفة، خاصة الشباب والمتضررين من ضياع الوظائف في قطاعي الصناعات التحويلية وتجهيز السكر. وسوف يتطلب ذلك اتباع نهج جديد في التدريب المهني الذي يستند حالياً على التفرغ للدراسة في مراكز التدريب التي يديرها مجلس التدريب الصناعي والمهني. وقد يشمل النهج الجديد ما يلي:

- تحديد المجالات في سوق العمل التي يمكن أن يشغلها عمال الصناعات التحويلية المستغنى عنهم أو المزارعين الذين يعملون لبعض الوقت رهناً بحصولهم على مزيد من التدريب أو إعادة تدريبهم؛
- وضع مناهج تدريبية تقنية مناسبة للأشخاص الذين لم ينالوا إلا قسطا ضئيلا من التعليم، بما في ذلك تعليم القراءة والكتابة والحساب عند اللزوم؛
- نقل التدريب إلى المناطق الريفية من خلال استعمال وحدات التدريب المتنقلة[3] لتقديم دورات تدريبية قصيرة لا تتطلب تفرغا، مما يتيح للمتدربين وقتاً لمواصلة أعمالهم الزراعية والمنزلية الأخرى؛
- توعية أرباب الأعمال بتوفير الأشخاص المدرَّبين، ومساعدة المتدرِّبين على الحصول على وظائف بعد إتمام الدورات التدريبية؛

[3] يقوم مجلس التدريب الصناعي والمهني بالفعل بتشغيل وحدة تدريب متنقلة، كما وضع خططاً لشراء خمس وحدات أخرى ولكنه غير قادر على تلبية الطلب على الخدمات التدريبية في المناطق الريفية.

- مساعدة المجتمعات المحلية الريفية على الوصول إلى سوق العمل من خلال الاستثمارات في مرافق رعاية الأطفال، والاتصالات، والنقل.

50 - **النتائج المتوقعة.** يتوقع الصندوق أن تحقق التدخلات المقترحة النتائج التالية عن طريق مساندة المبادرات الحالية والمزمعة للحكومة للحد من الفقر الريفي:

- تعزيز سياسات حماية البيئة البحرية والحد المستدام من الفقر الريفي في المجتمعات المحلية الساحلية وسائر الجيوب التي يتفشى فيها الفقر، مع التشديد على رودريغز والمناطق المتضررة بشدة من تسريح العمال في قطاع الصناعات التحويلية؛
- مساعدة صغار مزارعي قصب السكر والمزارعين الآخرين على التنويع من خلال التوجّه نحو إنتاج المحاصيل العالية القيمة ومشروعات الإنتاج الحيواني؛
- مساعدة الرجال والنساء في الأسر الأشد فقراً في رودريغز وموريشيوس على اكتساب المهارات والموارد الأخرى المطلوبة للحصول على العمل أو إنشاء مشروعات صغيرة ريفية ناجحة؛
- تحسين إمكانية الحصول على وظائف أو اكتساب مهارات تنظيم المشروعات، وإعادة تدريب النساء الريفيات (بشكل أساسي) اللاتي استغنت عنهن مشروعات المنسوجات.

جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

51 - تتسع فرص إقامة روابط محسَّنة مع منظمات القطاع الخاص، بما في ذلك المصارف، ومؤسسات التمويل الصغير، وشركات التأمين، واتحادات الائتمانات التعاونية، والجهات المالية الوسيطة الأخرى، ومورّدي المدخلات، ورابطات المنتفعين بالمياه، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، من أجل حفز الاستثمارات الخاصة في المناطق الريفية. وسوف يساعد تحفيز الاستثمارات في المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة على توسيع فرص العمل بين المجموعات المستهدفة، كما أن جهود تحسين روابط سلاسل الإمدادات بين المشروعات الزراعية وغير الزراعية الريفية سيتيح المجال لاشتراك عدد من الفاعلين المحتملين، بمن فيهم صغار التجار الريفيين، والمشروعات التجارية المتوسطة والكبيرة. ومن أمثلة ذلك التعاون وسطاء التجارة العادلة والزراعة العضوية، وتجار الورود المقطوفة، وتجهيز الأعشاب البحرية، وشركات التكرير. ويعني وجود قطاع تجاري متطور نسبياً تزايد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير السلع والخدمات التي يقدمها حالياً القطاع العام.

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

52 - يعني وجود عدد صغير من الجهات المانحة النشطة حالياً في موريشيوس والاتجاه نحو دعم الميزانيات القطاعية أن تنسيق المعونة يجري بطريقة مباشرة نسبياً. وتتولى وزارة المالية والتنمية الاقتصادية إدارة جميع البرامج الممولة بتمويل دولي. ويوجد لدى كل برنامج أو مشروع لجنته التوجيهية الخاصة به. ويشترك المدير العام للوزارة في عضوية معظم اللجان التوجيهية أو يتولى رئاستها ولذلك فإنه يحتل موقعاً مثالياً يمكنه من تنسيق الأنشطة الممولة من الخارج.

53 - وسوف يتم تقديم الدعم الكافي لتنمية المشروعات الصغيرة والبنية الأساسية المجتمعية من خلال برنامج التعاون اللامركزي المقبل للاتحاد الأوروبي والأنشطة الجارية في إطار برنامج التنويع الريفي والصندوق الاستئماني لإدماج الطبقات الضعيفة اجتماعياً. وسوف تبلغ مصروفات تلك البرامج مجتمعة زهاء 8 ملايين دولار أمريكي سنوياً من القروض والمنح من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وعلى الرغم من أن تلك البرامج لا تستهدف تحديداً المناطق الريفية، فإنها تركِّز على الفقر وسوف توفر منطلقا راسخا للتمويل من شأنه تكميل مبادرات الصندوق الممكنة في مجالات إدارة الموارد البحرية وتنويع المحاصيل والتدريب التقني والمهني.

54 - وسوف يجري تخطيط الدعم لجزيرة رودريغز بالتعاون مع خطة التنمية المتكاملة المستدامة لرودريغز. وتعترف الخطة بفرصة تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على جودة البيئة وتحسينها، والسعي إلى تحقيق نمط يتسم بقدر أكبر من الاستدامة في التنمية. ويهدف ذلك إلى تخطيط التنمية المتكاملة للمساهمة في إيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وسوف يتمخض ذلك عن نتيجتين، هما (أ) وضع استراتيجية وخطة عمل؛ (ب) إنشاء وحدة قوية للتخطيط الاقتصادي والرصد تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة وتتبع نهج التنمية المستدامة وإعداد التقارير عنه.

55 - كما تتماشى وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مع برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوفّر البرنامج مخططاً أولياً للتصدي للتحديات المحدَّدة التي تواجه الجزر الصغيرة، ويأخذ في الحسبان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشكّل الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وقد عُقد في موريشيوس اجتماع يناير/كانون الثاني عام 2005 لاستعراض برنامج العمل، وصدر عنه بيان أعيد التأكيد فيه على استمرار صلاحية البرنامج، بما في ذلك التشديد على الإدارة وبناء القدرات، والموارد البشرية، والتجارة، والتنوع البيولوجي، والاستعمال المستدام للموارد البحرية والأراضي، والقضايا المرتبطة بالهوية الثقافية والصحة.

56 - كما تتناول وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التوجهات الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تشمل برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة. ويمثل هذا البرنامج المخطط الذي يحدد دور الشراكة في الزراعة، ويوفّر إطاراً شاملاً للتنمية الزراعية والريفية. وفي يناير/كانون الثاني 2005، قام مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يعمل تحت رعاية الشراكة، بصياغة خطة استثمار وطنية متوسطة الأجل للقطاع الزراعي في موريشيوس، وحدَّدت الخطة ستة مشروعات استثمارية مقبولة مصرفياً، وهي: (أ) التنويع الزراعي (التجهيز والتسويق المتكامل)؛ (ب) نظام المعلومات الزراعية لموريشيوس؛ (ج) مشروع الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛ (د) مشروع التنمية المجتمعية والتخفيف من وطأة الفقر؛ (هـ) معهد موريشيوس للتكنولوجيا الحيوية الزراعية؛ (و) تعزيز قدرات التجهيز الزراعي في رودريغز. ويتماشى الكثير من أفكار تلك المشروعات مع أهداف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ويمكن مواصلة تطويرها بمساندة من الصندوق.

57 - توفّر استراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية الدعم لميزانية تنفيذ البرنامج الاقتصادي للألفية الجديدة، بما في ذلك القروض لإصلاح القطاع العام بما يتزامن مع دورة الميزانية الحكومية. ويجري حالياً إنهاء جميع القروض الخاصة بالمشروعات تدريجياً. كما يتجه الاتحاد الأوروبي نحو دعم الميزانية من خلال اتفاقية تمويل أُبرمت مؤخراً لتقديم 29.9 مليون يورو لمعالجة مياه الصرف، وسوف تكمل مبادرات إدارة الموارد البحرية التي يساندها الصندوق.

هاء – مجالات حوار السياسات

58 - **إدارة الموارد البحرية.** يثير الاقتراح المتعلق بتركيز دعم الصندوق على إدارة الموارد البحرية وسُبل المعيشة معضلات سياساتية معقّدة فيما يتعلق بالتفاعل بين السياسة البيئية وسياسة التنمية وسياسة الرعاية الاجتماعية. كما تؤثر تحديات الإدارة البيئية على سُبل معيشة الأسر الريفية وقطاع السياحة المتنامي الذي يعتمد بشدة على الجمال الطبيعي الذي تتميز به البيئة. ويطرح استخدام الشواطئ والبحيرات والشعاب قضايا سياساتية شديدة التعقيد. وتعتبر المجتمعات المحلية الساحلية من بين الفئات الأشد فقراً في موريشيوس، ولكنها تواجه منافسة متزايدة من السياحة، والصيد التجاري والترويحي، وتشديد الأنظمة لمنع فرط استغلال البيئة. وينبغي أن تميِّز الجهود المبذولة لمساعدة تلك المجتمعات المحلية بوضوح بين وسائل الرعاية الاجتماعية وتدابير تعزيز إدرار الدخل وتوفير فرص العمل. وتثار في الوقت نفسه مشاكل تتعلق بتراكم الغرين في مياه البحيرات وجودة مياه الصرف. وتتسم إدارة البيئة البحرية بأهمية خاصة في رودريغز حيث لا يتاح للمجتمعات المحلية الساحلية إلا القليل من الفرص البديلة لإدرار الدخل.

59 - وأما المجال الثاني لحوار السياسات فهو **التمويل الريفي** وتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة. ويتدنى عموماً سجل استدامة صناديق التمويل الصغير ومبادرات تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة. ويمكن لخبرة الصندوق العالمية في تلك المجالات[4] أن تساهم بدور مهم في وضع السياسات في موريشيوس. وهناك أيضاً مجالات محتملة للتضافر بين سياسة تنمية التمويل الصغير/المشروعات الصغرى والصغيرة، والمجمّع البيئي/الاقتصادي/الاجتماعي. ومثال ذلك أن أنشطة إدرار الدخل المدعومة في إطار مبادرات الخطة الاستراتيجية المقترحة لإدارة الموارد البحرية وقطاعات إنتاج المحاصيل الأخرى بخلاف قصب السكر ستتطلب شكلاً ما من التيسير المالي للوصول إلى القطاعات الأشد فقراً داخل المجتمع المحلي الريفي.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

60 - يواصل برنامج التنويع الريفي برنامج عمله ويُدمج أنشطة البرنامج في العمليات الجارية للوكالات المنفذة. كما يساند الصندوق جهود إنشاء نظام بسيط وعملي للرصد والتقييم، وسوف يساعد الوكالات المنفذة لبرنامج التنويع الريفي على اكتساب مزيد من الخبرة في إدارة برامج الحد من الفقر الريفي.

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

61 - **الانتقال إلى برنامج جديد.** أشارت الحكومة والجهات المعنية إلى أنها تفضّل أن تركِّز مبادرة إدارة الموارد البحرية وسُبل العيش على جزيرة رودريغز، مع إمكانية أن تشمل أيضاً جوانب الخطة الاستراتيجية للقطاعات غير المنتجة للسكر[5]. ويمكن النظر في عدد من العناصر الممكنة في تلك المبادرات كتوسعات للأنشطة الجارية في إطار برنامج التنويع الريفي. وسوف يكون من المفيد إجراء اختبار تجريبي لتنويع المحاصيل خلال المدة المتبقية من

[4] يمكن الرجوع إلى "سياسة التمويل الريفي" في الصندوق (2004) و "سياسة المشروعات الريفية" (2004).

[5] في أعقاب دمج وزارتي الزراعة ومصايد الأسماك مؤخراً، ستقتصر تلك المبادرات الآن على وزارة واحدة. وسوف يساعد ذلك على تلافي الكثير من مشاكل التنسيق التي واجهها برنامج التنويع الريفي.

برنامج التنويع الريفي، وذلك بالعمل من خلال رابطات المنتفعين بالمياه في مخططات الري المنفّذة في إطار البرنامج. وسوف يفيد الاختبار التجريبي لتكنولوجيات تربية الأحياء البحرية في المياه الإقليمية لرودريغز في التمهيد لتطبيقها على نطاق أوسع في البرنامج الذي يسانده الصندوق. وتم الاتفاق على أن يتخذ برنامج التنويع الريفي خطوات لمساندة التجريب المركَّز للعديد من خيارات تنويع المحاصيل وتربية الأحياء البحرية الواعدة خلال المدة المتبقية من عمر البرنامج.

62 - **موارد الصندوق.** توحي الموارد المحدودة التي من المرجَّح أن يتيحها الصندوق بما يلي: (أ) قد تمثل أشكال العمل خارج إطار المشروع (حوار السياسات وتقاسم المعلومات، وما إلى ذلك) جزءاً مهماً من العلاقة المقبلة؛ (ب) قد يكون من الملائم بحث ترتيبات التمويل التي تتولى الحكومة من خلالها القيام بدور الشريك الأول (من حيث التمويل) بينما يضطلع الصندوق بدور أصغر من دوره المعتاد. وسوف تستند الموارد التي يتيحها الصندوق إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء[6]. وأُجري تصنيف أوّلي للنظام في عام 2004 وتم استعراضه في عام 2005 كجزء من عملية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وتعتَبَر الموارد التي يقدمها الصندوق وفقاً لنظام تخصيص الموارد بمثابة تصور للتمويل الأدنى، بينما سيعتمد تنفيذ التصورات المتوسطة والعليا على توفر التمويل المشترك. وسوف يبذل الصندوق قصارى جهده للمساعدة على تحديد الشركاء في التمويل، مع الاعتراف أيضاً بأن الحكومة تتمتع بالقدرة على تمويل حصة من تكاليف المشروعات والبرامج أكبر مما تتمتع به البلدان الأخرى في الإقليم. ويشمل الشركاء المحتملون في التمويل صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، والاتحاد الأوروبي، والمرفق العالمي للبيئة، والصندوق الاستئماني الحكومي لإدماج الطبقات الضعيفة اجتماعياً.

63 - **شكل المساعدة.** بالنظر إلى أن موريشيوس بلد متوسط الدخل، فإن من الواضح أن الحكومة لا تتطلع إلى مجرد الحصول على المال من الصندوق. فموريشيوس لم تعد تفي بشروط استحقاق التمويل التيسيري؛ وسوف يقدَّم أي قرض في المستقبل بشروط عادية. على أن الصندوق سيبذل قصارى جهده لإعداد خليط من التمويل بالمنح والقروض للحد من التكاليف الإجمالية لترتيبات المساعدة. كما أعربت الحكومة عن رغبتها في التحوّل إلى أسلوب التمويل الذي يساند الميزانيات القطاعية والذي بمقتضاه تُدرج الوكالات المنفذة الأنشطة المدعومة من الصندوق في خطط عملها وميزانياتها السنوية لكي تقوم الحكومة بتمويلها مسبقاً ويقوم الصندوق بسدادها بعد الوصول إلى نقاط مرجعية وحدود فاصلة متفق عليها. ويستند الأساس المنطقي لهذا النهج إلى سلامة سجل الحكومة في المساءلة والشفافية والرغبة في زيادة ترشيد إجراءات الصرف باستخدام القنوات الإدارية الروتينية.

[6] تشمل صيغة النظام الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وحجم سكان الريف وعدد الحدود المعيارية السياساتية والمؤسسية لصالح البلدان التي توفّر أفضل ظروف للتمكين من الحد من الفقر الريفي.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MAURITIUS

		Year	Source
Demography			
Total population	1.2 million	2003	WDI Database a/
Land area (squ km)	2,040	2003	WDI Database
Population density (persons per squ km)	588	2003	WDI Database
Growth rate 1992-2002 (% per annum)	1.1%	2002	UN Population Databook
Population in urban areas (% of total)	43.0%	2003	UN Population Databook
Life expectancy at birth (years)	72	2002	World Health Report
Population under 14 years (% of total)	25%	2003	CIA World Factbook
Health			
Infant mortality rate (per 1,000 live births)	12	2002	WDI Database
Under 5 mortality rate (per 1,000 children)	19	2002	WDI Database
Child malnutrution (% of underweight children <5 years)	15%	1995	HNP Statistics
Child immunixation, measles (% under 12 months)	84%	2002	WDI Database
Prevalence of HIV (% of population 15-49)	0.10%	2001	HNP Statistics
Tuberculsosis incidence (per 100,000 people)	65	1999	HNP Statistics
Births attended by skilled health staff (% of total)	98%	1999	HNP Statistics
Education			
Literacy total (% of ages 15 and above)	84%	1999	WDI Database
Literacy female (% of ages 15 and above)	81%	1999	WDI Database
Net primary school enrollment (% of relevant age group)	94%	1999	WDI Database
Net secondary school enrollment (% of relevant age group)	66%	1999	WDI Database
Economy			
GNI (Atlas method, current US$)	5.0 billion	2003	WDI Database
GNI per capita (Atlas method, current US$)	4,090	2003	WDI Database
GDP Growth (annual %) 2002	4.4%	2002	WDI Database
GDP Growth (annual %) 2003	3.2%	2003	WDI Database
GDP Price Deflator (annual %)	5.50%	2003	WDI Database
Value added by sector (% of GDP)			
Agriculture	6.0%	2003	WDI Database
Industry	30.9%	2003	WDI Database
Services	63.1%	2003	WDI Database
Trade and Investment			
Exports of goods and services (% of GDP)	59.4%	2003	WDI Database
Imports of goods and services (% of GDP)	56.7%	2003	WDI Database
Gross capital formation (% of GDP)	22.4%	2003	WDI Database
Current account balance (% of GDP)	5.8%	2003	WDI Database
Fixed and mobile telephones (No per 1,000 people)	560	2002	WDI Database
Trade in goods as a share of GDP (%)	86.6%	2002	WDI Database
Trade in goods as a share of goods GDP (%)	193.5%	2002	WDI Database
High-technology exports (% of manufactured exports)	2.3%	2002	WDI Database
Foreign direct investment, net inflows (current US$)	27.6 million	2002	WDI Database
Debt and Aid Flows			
Present value of debt (current US$)	1.7 billion	2002	WDI Database
Total debt service (% of exports of goods and services)	8.2%	2002	WDI Database
Short-term debt outstanding (current US$)	892 million	2002	WDI Database
Aid per capita (current US$)	20	2002	WDI Database
Aid (% of GNI)	0.5%		

a/ World Development Indicators Database

APPENDIX I

Gross Domestic Product	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
GDP (Rs m at market prices)	79,086	88,099	99,564	107,444	119,494	132,218	142,319	157,674	174,900
GDP per capita (US $)	3,538	3,646	3,577	3,634	3,833	3,786	3,913	4,500	4,910
Real GDP Growth Rate	6.2	5.6	5.7	2.3	9.3	5.6	1.8	4.4	4.2
Agriculture	5.7	3.5	-1.5	-25.8	33.3	7.2	-16.3	1.7	4.9
Sugarcane	11.1	5.0	2.5	-43.9	64.5	9.9	-25.0	3.1	6.5
Manufacturing	6.5	5.9	6.2	2.0	7.9	4.4	-2.4	0.0	0.6
EPZ	7.0	6.0	6.9	6.0	6.0	4.4	-6.0	-6.0	-5.0
Other	4.9	5.2	5.9	5.1	7.0	4.1	4.2	5.8	5.0
Construction	4.8	-0.9	6.0	8.5	7.5	1.5	7.6	11.1	3.1
Hotels & Restaurants	16.0	10.2	6.0	4.0	13.5	1.0	3.2	3.0	2.6
Transport, storage and comm.	7.0	9.0	11.7	7.4	11.4	8.9	6.6	6.1	6.5
Financial intermediation	7.0	8.2	8.3	10.3	14.6	11.0	2.0	7.2	1.0
Insurance	8.0	8.5	6.5	6.0	5.0	10.0	8.0	7.3	5.0
Other (banking incl. offshore)	6.5	8.0	9.2	12.2	18.5	11.4	0.0	7.2	-0.5
Sectoral Share of GDP (%)									
Agriculture	9.0	8.2	7.9	5.2	6.0	6.4	5.6	5.5	5.3
Manufacturing	20.9	20.8	21.1	20.9	20.7	20.7	19.9	18.7	18.0
Toursism	4.6	4.6	4.9	5.2	4.9	5.6	5.3	5.1	5.6
Financial Sector	5.6	5.9	6.6	7.1	8.0	8.7	8.4	8.7	8.5

Tourism	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Tourist Arrivals	486,867	536,125	558,195	578,085	656,453	660,318	681,648	702,018	718,861
Tourism receipts (Rs m)	9,048	10,068	11,890	13,668	14,234	18,166	18,328	19,397	23,448

Export Processing Zone	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
EPZ Exports (Rs m)	21,001	23,049	26,075	29,131	30,961	33,695	32,683	33,400	34,100
EPZ imports (Rs m)	12,077	13,880	16,179	15,735	16,399	17,140	16,909	15,559	
EPZ Employment as at Dec (No.)	79,793	83,391	90,116	91,374	90,682	87,607	87,204	77,623	

Savings and Investment	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Total GDFCF a/ (Rs m)	20,181	23,481	23,082	29,676	28,069	29,798	31,369	35,655	38,930
Private sector (Rs m)	12,741	14,530	16,826	19,590	20,340	20,463	21,590	21,816	25,555
Public sector (Rs m)	7,440	8,951	6,256	10,086	7,729	9,335	9,779	13,839	13,375
Growth Rate GDFCF (excl. aircraft & ships)	13.9	-1.4	7.5	10.8	1.0	-2.6	6.1	7.9	8.2
Growth Rate GDFCF	14.9	11.6	-6.7	22.1	-8.2	2.7	1.9	10.0	5.5
GDFCF % of GDP	25.5	26.7	23.2	27.6	23.5	22.5	22.0	22.6	22.3
Foreign Direct Investment (Rs m)	658	1,164	292	1,243	7,265	936	979	1,957	1,796
Gross National Saving (GNS)	20,052	23,845	26,121	27,563	30,852	37,607	38,662	39,993	43,750
GNS % of GDP (market prices)	25.4	27.1	26.2	25.7	25.8	28.5	27.2	25.4	25.2

Prices	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Inflation (calender yr)	6.6	6.6	6.8	6.9	4.2	5.4	6.4	3.9	4.7
Inflation (financial year ending June)	5.8	7.9	5.4	7.9	5.3	4.4	6.3	5.1	3.9

a/ Gross Domestic Fixed Capital Formation

APPENDIX I

Workforce and Employment	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Labour Force (000's)	490.5	499.4	509.4	519.5	528.6	538.5	540.9	549.5	
of which: Local (000's)	482.3	490.8	499.4	506.6	514.0	522.0	523.9	531.3	
Foreign (000's)	8.2	8.6	10.0	12.9	14.6	16.5	17.0	18.2	
Employment (000's)	462.6	467.2	475.0	480.5	483.6	490.8	490.1	495.1	
Employment Growth Rate %	0.5	1.0	1.7	1.2	0.6	1.5	-0.1	1.0	
Unemployment (000's)	27.9	32.2	34.4	39.0	45.0	47.7	50.8	54.4	
Unemployment rate %	5.8	6.6	6.9	7.7	8.8	9.1	9.7	10.2	8.4

Trade	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Total Exports (FOB)	32,312	33,694	40,051	40,025	40,882	47,511	53,893	54,164	
Total Imports (CIF)	41,082	46,093	49,742	56,629	54,928	57,940	64,608	66,389	
Balance of Payments (Rs m)	859	-646	-1,476	4,803	6,415	-1,314	10,198	6,205	
Net International Reserves (Rs m)	19,304	21,443	21,349	22,575	25,214	31,760	40,551	48,414	48,218
Current Account Balance (Rs m)	610	-1,874	79	-3,128	-899	8,038	7,472	3,581	
Current Account Balance (% of GDP)	1	-2	0	-3	-1	6	5	2	
Terms of Trade				100	96	90	94	97	

Debt	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Budget Deficit Rate (FY ending June)	5.6	4.5	3.7	3.6	3.8	6.7	6.0	5.6	5.0
Total Debt (Rs m) (FY ending June)	33,865	39,860	45,371	51,012	56,831	60,562	75,880	95,487	93,427
Internal Debt (Rs m)	24,706	30,241	34,619	40,819	46,641	53,394	67,095	86,413	85,002
External Debt (Rs m)	9,159	9,619	10,752	10,193	10,190	7,168	8,785	9,074	8,425
Total Debt (% of GDP)	43	45	46	47	48	46	53	61	53

Other	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Mid year Population ('000)	1,099	1,113	1,125	1,140	1,151	1,164	1,174	1,186	1,197
Exchange Rate: British Pound	30.81	34.51	39.75	40.7	39.81	41.92	45.06	46.35	
Euro	24.43	23.55	26.57	26.59	24	25.76	28.01	31.69	
US $	19.71	21.05	23.98	25.15	26.26	29.07	29.96	28.38	28.01
HDI Index	0.825	0.831	0.833	0.764	0.761	0.765	0.772	0.779	
Corruption Perception Index			5.0	4.9	4.7	4.5	4.5	4.4	

	Persons Employed by Sector ('000)					% Change	% of Total
Employment by Industrial Group	1999	2000	2001	2002	2003	1999-03	2003
Agriculture, Forestry and Fishing	57.5	5.8	54.3	46.9	46.5	-19	9.4
Sugar Cane	30.9	29.4	28.1	21.6	19.9	-36	4.0
Non-Sugar Cane	26.6	26.4	26.2	25.3	26.5	0	5.4
Mining and Quarrying	1.4	1.3	1.3	1.3	0.3	-79	0.1
Manfuacturing	142.4	142.0	143.5	139.5	134.4	-6	27.1
Sugar	3.9	3.4	3.2	3.1	2.2	-44	0.4
Export Promotion Zone (EPZ)	90.3	89.8	91.0	85.7	80.0	-11	16.2
Non-Sugar, Non EPZ	48.2	48.8	49.3	50.7	52.2	8	10.5
Electricity, Gas and Water	3.0	2.9	3.0	3.1	3.0	0	0.6
Construction	43.0	42.8	43.5	44.1	45.8	7	9.3
Wholesale and Retail Trade	62.9	63.7	65.1	67.4	70.8	13	14.3
Hotels and Restaurants	20.4	22.7	24.2	25.4	26.5	30	5.4
Transport and Communications	30.9	30.8	31.6	33.4	34.3	11	6.9
Financial Intermediation	7.1	7.3	7.5	7.5	7.9	11	1.6
Real Estate	12.3	14.1	14.3	14.3	14.6	19	2.9
Public Administration and Defence	34.8	35.1	36.2	38.2	39.2	13	7.9
Education	22.4	22.7	23.3	24.3	25.8	15	5.2
Health and Social Work	12.8	12.6	12.3	12.7	13.4	5	2.7
Other Community, Social and Services	29.5	29.8	30.7	32.0	32.7	11	6.6
Total Employed Persons	480.4	483.6	490.8	490.1	495.1	3	100.0

LOGICAL FRAMEWORK

Strategic Goal	Objectives	Outputs	Possible Instruments	Main Indicators[a/]
• Contribute to improved livelihoods and incomes of rural households on Rodrigues and in selected village council areas of Mauritius that show the highest incidence of poverty.	• Help poor rural households adapt to and benefit from the restructuring of the economy by improving their ability to participate in the rapidly growing sectors of the Mauritian economy.	• Strengthened policies in marine environmental protection and sustainable poverty reduction in coastal communities and remaining pockets of high poverty incidence, with emphasis on Rodrigues and the areas most negatively affected by manufacturing industry retrenchment. • Men and women members of the poorest households on Rodrigues and the poorest village council areas on Mauritius acquire skills and other resources needed to obtain employment or establish successful rural microenterprises. • Rural women (mainly) retrenched from textile enterprises, and employees on the voluntary retirement scheme retrained to improve their employability or entrepreneurial skills. • Smallholder sugar cane planters assisted in diversifying into higher value crop and livestock enterprises.	• Further support for community development, microfinance and microenterprise development, possibly via the TFSIVG and budget support programmes. • Technical and vocational training programmes for poor households and retrenched manufacturing workers to improve their employability and entrepreneurial skills. • Planned redundancy programmes for rural workers in manufacturing enterprises facing downsizing or closure. • Enhancing the capacity of business development service providers to support rural SMEs and microenterprises. • Improving the enabling environment for the employment of rural people (e.g., information on job vacancies, public transport, childcare, etc.). • Improving the enabling environment for rural microenterprises and SMEs (e.g., licensing procedures, job fairs, financial services, market information, telecommunications, etc.). • Raising community awareness of microenterprise concepts through the training of trainers and secondary school programmes.	• Budgetary allocation to TFSIVG and other pro-poor initiatives and impact assessment of funded programmes. • Increased employment and reduced unemployment in rural households on Rodrigues and the pockets of poverty on Mauritius. • The number of successful microenterprises established. • Increased farm incomes from diversification away from sugar. • School achievement and literacy levels in the target communities. • Number of village council areas with a relative development index <0.6 • Number of rural households with monthly income of <MUR 6 000.

			• Feasibility studies, business plans and pilot programmes to test and demonstrate new income-generating opportunities (e.g., seaweed culture on Rodrigues). • Improved research and extension services to support crop diversification and water user associations for smallholder sugar cane planters.	

a/ All indicators to be gender disaggregated.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

A. INSTITUTIONAL ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
• Government of Mauritius	• Sound legal and regulatory framework consistent with the needs of economic growth. • The New Economic Agenda provides a vision for the future national development trajectory. • A clearly defined policy and action plan for poverty reduction. • A good socio-economic database enables most disadvantaged communities to be easily identified. • Fully operational TFSIVG. • Professional civil service with a high degree of transparency and accountability.	• Unsustainable fiscal deficit that places pressure on the ability of the Government to provide social services to disadvantaged groups. • Declining financial support from donors and international financial institutions. • Bureaucratic procedures cause long delays in project implementation in the public sector. • Limited capacity of agricultural and fisheries support services (research, extension, etc.). • Poor record of monitoring and evaluation in externally funded programmes.	• The scope for considerable improvements in the effectiveness and efficiency of the public administration. • The opportunity to move towards sectoral budget support arrangements in some externally funded areas. • The scope for the reform or privatization of parastatals and greater private sector participation in the delivery of public goods. • The potential to broaden the tax base to reduce the fiscal deficit.	• Rising unemployment could put additional pressure on the fiscal deficit and the delivery of social services.

B. SECTORAL ANALYSIS

Sector	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
• Poor rural households on Rodrigues.	• Reasonable access to infrastructure and services. • Free health care and education.	• Extreme isolation in the middle of the Indian Ocean. • Lack of marketing	• Access to employment opportunities on Mauritius. • Establishment of new	• Natural disasters (cyclones, tsunamis, etc.).

	• A high degree of social and community cohesion. • Demonstrated ability to use microfinance effectively.	opportunities for most agricultural products. • High level of unemployment and shortage of job opportunities outside agriculture and fisheries. • Lack of career opportunities for youth.	income-generating enterprises based on marine resources (e.g., mariculture and seaweed production). • Extension of microenterprise/microfinance activities based on successful pilot programme.	• Environmental degradation. • The emigration of the most productive and entrepreneurial individuals. • The spread of HIV/AIDS from the current low level. • The low educational achievement by children fin the poorest households perpetuates poverty.
• Poor rural households in village council areas with a low relative development index on Mauritius.	• Good access to infrastructure and services. • Free health care and education. • Good (but declining) employment opportunities in rural-based manufacturing enterprises (textiles and sugar milling).	• Heavy dependence on sugar and lack of diversification in farming systems. • Lack of the vocational skills needed to gain employment in the growing tourism, construction and services sectors. • Many rural poor lack access to land or marine resources. • Declining share of agriculture in the national economy, leaving more rural households marginalized.	• Increasing employment opportunities for rural households in tourism, construction and service sectors. • Training or retraining to improve employability and entrepreneurial skills. • Strengthen and extend microenterprise/microfinance activities initiated under RDP and TFSIVG.	• Worsening market access for sugar and textile products manufactured in rural areas. • Further retrenchment of rural workers engaged in textile and sugar processing factories. • Risk that poor rural households will become permanently impoverished peri-urban dwellers. • The incidence of HIV/AIDS increases from a low base. • The low educational

				achievement by children in the poorest households perpetuates poverty.
• SME and microenterprise support services	• Strong, high-level political support for microfinance. • The Development Bank of Mauritius has an SME lending section and some experience in microfinance under the IFAD RDP. • Cooperative credit unions operating at the district and village levels. • Several successful microfinance/microenterprise projects provide useful lessons. • The TFSIVG provides a microfinance service and has good district level representation.	• Generally poor record of business success and loan recovery in microenterprise/microfinance operations. • Overemphasis on loan disbursement at the expense of recovery. • The Development Bank of Mauritius does not have a branch network, nor the staff needed to provide a high level of loan supervision. • Vocational and technical training services and small business support services are weak. • There are few NGOs with the capacity to act as financial intermediaries. • Limited capacity for the monitoring and evaluation of microfinance activities.	• Provide smaller loans initially and increase the amounts later after the client's performance has been assessed. • Increase training and technical assistance services provided in parallel with credit. • Develop the capacity of NGOs and cooperative credit unions to act as microfinance intermediaries. • Capacity-building among micro- and SME business development service providers.	• The perception of borrowers that Government money does not have to be repaid. • The high rate of failure in start-up microenterprises and SMEs, leading to personal hardship or default.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

Strategic Framework for 2002-2006: Enabling the rural poor to overcome their poverty	
Strategic Objectives	**Relationship to Mauritius COSOP**
• Human and Social Assets: strengthening the capacity of the rural poor and their organizations.	• The COSOP emphasizes participatory processes in identifying and designing development programmes. • The community development component of the RDP aims to develop the capacity of village level organizations and community infrastructure.
• Productive Assets and Technology: improving equitable access to productive natural resources and technology.	• The RDP supports irrigation development and off-lagoon fishing to relieve pressure on inshore lagoons and reefs. • The COSOP proposes IFAD support in the areas of technical and vocational training and the introduction of new agricultural and aquacultural technologies to diversify sources of income.
• Financial Assets and Markets: increasing access for financial services and markets.	• The RDP supports microfinance and microenterprise development assistance for poor rural households.

Regional Strategy for Eastern and Southern Africa	
Cross-Cutting Principles	**Relationship to Mauritius COSOP**
• Careful targeting that focuses on where the poor are and what they do for a living.	• The COSOP recommends principles and procedures for targeting specific vulnerable groups. • Village-level census data enable pockets of poverty to be readily identified.
• The empowerment of the rural poor to strengthen their own productivity and increase their assets.	• The COSOP identifies the poorest and most vulnerable groups and proposes a menu of options for rural poverty reduction from which these households can select.
• Democratic accountability, to ensure that public policy and institutions effectively facilitate the efforts of the rural poor to work themselves out of poverty.	• RDP water user associations are managed according to democratic accountability principles. • The COSOP recommends marine resource management and a rural livelihoods programme that may incorporate policy and institutional reforms.
Principal Regional Thrusts	**Relationship to Mauritius COSOP**
• Promoting efficient and equitable market linkages.	• Support for the implementation of the non-sugar sector strategic plan will promote and develop the supply chain for alternative agricultural commodities.
• Developing rural financial systems.	• The RDP has identified shortcomings in the existing microfinance systems supporting rural households. • The COSOP has identified the potential for the further development of microfinance under complementary programmes financed by the EU and the Government (TFSIVG).
• Improving the access to and management of land and water.	• The RDP is supporting irrigation development for smallholder sugar and vegetable growers. • Marine resource management and sustainable livelihoods are a feature of the current COSOP.
• Creating a better knowledge, information and technology system.	• COSOP supports the concept of technical and vocational training, including, where necessary, basic literacy training, so as to enhance the employability of retrenched factory workers.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor Agency	Nature of Intervention	Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
United Nations Development Programme	Country Programme for Mauritius 2005-07.	Programme components: • Pro-poor policy reform to achieve Millennium Development Goal targets, including: (a) local level poverty initiatives; (b) gender mainstreaming; (c) civil society empowerment; (d) making information and communications technology work for the poor; and (e) public administration reform and anti-corruption efforts. • Energy and environment, including: (a) frameworks and strategies for sustainable development; (b) improved access to sustainable energy supplies; (c) sustainable land management to combat land degradation; and (d) conservation and sustainable use of biodiversity.	Under implementation. Includes a programme for the formulation of the Sustainable Integrated Development Plan for Rodrigues.	The broad objectives and components of the UN Development Programme initiative are consistent with the COSOP focus on rural poverty reduction. The COSOP foresees that IFAD initiatives to address rural poverty in Rodrigues should fall within the scope and mandate of the Sustainable Integrated Development Plan.
No donor (fully funded by the Government)	TFSIVG	• Nationwide coverage, including both Mauritius and Rodrigues. Supports: (a) community-based projects implemented through NGOs and CBOs; (b) operates a microfinance scheme; and (c) operates a loan scheme to assist students from poor households. • Operated by a network of community facilitators and field workers.	Operational since 2000. Funding is expected to be fully committed by the end of 2006. The ongoing disbursements around are USD 2.7 million per annum.	Procedures for community development and microfinance are harmonized with the RDP. The TFSIVG could be used as a conduit for IFAD funds supporting rural poverty reduction initiatives.
EU	Decentralized Cooperation Programme	• EUR 13.5 million (USD 17.5 million) EU-supported community development/microenterprise programme is to be implemented over a three-year period through non-state actors such as NGOs, CBOs, trade unions and village councils.	The financing agreement has been signed. The programme is to be launched in the final quarter of 2005.	Provides a large line of funding for community development and microfinance and microenterprise development.

Donor Agency	Nature of Intervention	Coverage	Status	Complementarity/ Synergy Potential
African Development Bank	Northern Plains Irrigation Project	• Project includes: (a) de-rocking and land preparation on 1 377 ha; (b) technical assistance for the detailed design of an irrigation system and the supervision of works and for training in participatory irrigation management and in gender sensitization and environmental aspects of irrigation projects; (c) the installation of irrigation infrastructure consisting of centre pivots and solid set systems; and (d) project management and institutional development.	The project was approved in January 2005. To cost: 15.2 million units of account financed by the African Development Bank (7.7 million), the Government (3.9 million) and the Arab Bank for Economic Development in Africa (3.6 million).	Lessons learned from the IFAD experience in irrigation development should be considered, especially the formation and operation of water user associations.
Food and Agriculture Organization of the United Nations	National Medium-Term Investment Programme	• The programme was prepared in February 2005 under the auspices of the Comprehensive Africa Agricultural Development Programme of the New Partnership for Africa's Development. The programme identifies six bankable investment projects: (a) agricultural diversification (integrated processing and marketing); (b) Mauritius agricultural information system; (c) the Sustainable Land and Water Management Project; (d) Community Development and Poverty Alleviation Project; (e) Mauritius Agricultural Biotechnology Institute; and (f) strengthening the agro-processing capacity of Rodrigues.	The programme was prepared under a Food and Agriculture Organization technical cooperation programme grant. It is unclear at this stage how the investment projects will be financed. The follow-up Food and Agriculture Organization mission due in September 2005.	Several of the priorities included in the programme are consistent with the main thrust of the COSOP and could be incorporated in subsequent projects or programmes supported by IFAD.